النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵀⵊⴰⴷⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉ

إلى الأمام
من أجل الاشتراكية

■ العدد : 607 ■ من 29 ماي الى 4 يونيو 2025 ■ الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل **خميس** | المدير المسؤول: **جمال براجع** | مدير النشر : **الحسين بوسحابي** | رئيس التحرير: **التيتي الحبيب**

■ عبد المومن **شباري**
فقيد النهج الديمقراطي

الوضع الاجتماعي:

حقوق اجتماعية في مهب سياسات عمومية عرجاء

محمد شاعر:

ضيف العدد

السياسات الحكومية تعمق المعضلة الاجتماعية في أبعادها المختلفة

15

في ضرورة ربط نضال الحركة الطلابية بمعركة الحقوق والحريات

12

«نساء الكابلاج» بين رحى العمل الهش وعجلة الرأسمالية المتوحشة

13

كلمة العدد:

القيم السائدة في المجتمع هي قيم الطبقة الحاكمة

في هذه الأسابيع يعيش التعليم العالي والجامعة المغربية أكبر حالة انهيار بعد انفضاح واقع الاتجار في شواهد الماستر بجامعة ابن زهر بأكادير حيث طفت على السطح أخبار عن فضائح مترابطة، أبطالها أشخاص يتحملون مسؤوليات حساسة في أجهزة الدولة.

فضيحة المتاجرة في شواهد التعليم العالي وخاصة الماستر، كشفت حقيقة الأزمة التي يعرفها التعليم ببلادنا؛ وعرت عن فقدان المصداقية في الشواهد الجامعية وعلى فساد المنظومة المشرفة على تسيير هذا القطاع الاستراتيجي والأساسي بالنسبة لمستقبل أبناء شعبنا. فهي ليست إلا تمظهرا لأزمة التعليم ببلادنا، التي هي بدورها جزء أساسي من أزمة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي السائد بالمغرب. وسيكون من الوهم الاعتقاد بان الفضيحة متعلقة ومرتبطة بأستاذ مرتشي ومنفلت أخلاقيا واجتماعيا، وسيكون من الوهم الاعتقاد بأن معالجة القضية هي في إقبار هذا المجرم في غياهب السجون أو حتى معاقبته بأشد أنواع العقاب. القول بذلك هو الاكتفاء بمعالجة المظاهر وإغفال الأسباب العميقة لمثل هذه الجريمة.

فالتعليم ببلادنا يعيش أزمة بنيوية تجد أساسها في أزمة نظام سياسي واقتصادي واجتماعي ثقافي وقيمي. التعليم ببلادنا محكوم بخدمة مصالح الكتلة الطبقية السائدة ينتج النخب التي تحتاج ويلقي بالأغلبية الساحقة من أبناء الجماهير الكادحة إلى الهامش ويحولها إلى سواعد معطلة تضاف إلى صفوف الجيش الاحتياطي لبائعي قوة عملهم الجسدية والذهنية. أغلقت كل الأفاق أمام التلاميذ والطلبة، ولم يعد التعليم يمنح فرصة تحسين أوضاعهم الاجتماعية وأوضاع أسرهم التي تتحمل كل الأعباء من أجل توفير إمكانية الحصول على شغل شريف يضمن العيش الكريم. حولت الكتلة الطبقية السائدة التعليم الى سلعة وفتحت جميع مرافقه للرأسماليين الاستغلاليين لينهبوا جيوب الأسر وليحصلوا على الثروة من مرفق أساسي يفترض ضمانة تحقيقه للجماهير الكادحة كواجب حيوي من طرف الدولة.

هكذا سدت الأبواب أمام الشباب وألقي بهم في الشارع والعطالة. لكن من جهة أخرى فتحت أبواب المتاجرة في التعليم ابتداء من توسيع المدارس الخاصة أمام جميع أسلاك التعليم بما فيها الطب والهندسة. وبذلك أصبح لكل برجوازي إمكانية الحصول على شواهد عليا في الطب والهندسة تمنحها تلك المدارس والجامعات. فتح المجال لخريجي هذا التعليم الخصوصي ليوظفوا شواهدهم ويفتحوا بدورهم العيادات والمستشفيات الخصوصية ومكاتب الدراسات ومعاهد عليا لتعليم جامعي ومدارس مهندسين.

أمام هذا التسليع المعمم للتعليم انتشرت ظاهرة الجري وراء الحصول على الالقاب والشواهد العليا من أجل الترقي الاجتماعي وأمام تسلق السلم الاداري. وبذلك انفتح أمام التعليم الجامعي مجال المنافسة، وخاصة في مجالات لا يغطيها التعليم الخاص. ليس من غريب الصدف أن تتصدر كليات العلوم الاجتماعية وخاصة القانون والاقتصاد هذه الفضيحة في المتاجرة بالشواهد العليا من ماستر ودكتورة.

إن التعليم ببلادنا وبجميع مستوياته يعرف حالة تعفن ويهدد بالانهيار التام لمنظومة البحث العلمي وإنتاج المعرفة. إن التعليم ببلادنا أصبح سوقا مفتوحا أمام المضاربين والغشاشين، ينتج أقبح القيم التي هي قيم الاعتناء بالسرقة والغش وسيادة الأنانية والانتهازية وهي قيم الطبقة الحاكمة اليوم وغدا.

هل ستستطيع الدولة غسل هذا العار الذي لحق بها بعد هذه الفضيحة والجريمة ضد الإنسانية، جريمة ضد حق شعبنا في التعليم العلمي الجيد المنتج للقيم السامية لجماهير شعبنا؟ لا نرى ذلك، وما سيتم تداوله في الخطاب الرسمي هو اعتبار الفضيحة معزولة ومحدودة العواقب كما حصل مع الكوميسير تابت الذي عاقبته الدولة بالإعدام معتقدة أن المشكل سيدفن معه، والحال أن القمع والتسلط والاستبداد طفا وطغى أكثر مما كان.

annahjad@gmail.com • www.annahjaddimocrati.org

■ عنوان الجريدة: 70 زنقة ماكس كدجو - رقم 12 - الطابق 5 - انفا الدار البيضاء ■ الهاتف: 0668671174 ■ ملف الصحافة : 6 ص 1995 ■ رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

السحب: Anteprima

البيان الختامي للمؤتمر الجهوي الثاني للنهج الديمقراطي العمالي بجهة بني ملال خنيفرة

تحت شعار: «تقوية التنظيم جهويا لبنة هامة في سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين»

انعقد بتاريخ 18 ماي 2025 المؤتمر الجهوي الثاني للنهج الديمقراطي العمالي بجهة بني ملال خنيفرة. ومباشرة بعد الجلسة الافتتاحية التي بدأت بالوقوف دقيقة صمت إجلالا وإكبارا لأرواح شهداء الشعبين المغربي والفلسطيني، واستحضار روح الفقيدة عتيقة بورباح والفقيد محسن بشري، انعقدت الجلسة العامة لمناقشة التقريرين السياسي والمالي والمصادقة عليهما، وكذا الوثيقة السياسية التوجيهية للمؤتمر. وتلى ذلك تناول الوضعية التي ينعقد فيها المؤتمر بالدرس والتحليل، ليتبين أنها متسمة بتفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية للإمبريالية، ومضاعفاتها السلبية بفعل التبعية، على الأوضاع المحلية المأزومة أصلا، مما جعل أزمة النظام المخزني أزمة مركبة، يطبعها الركود الاقتصادي وتنامي متصاعد للتضخم وعجز كبير في الموازنة العامة واختلال سلبي في الميزان التجاري وتفاقم غير مسبوق للمديونية.

هذا، ولم يجد النظام بفعل خدمته لمصالح الكمبرادور وكبار الملاكين العقاريين، وخضوعه لتعليمات الدوائر الإمبريالية الدائنة من حل لها سوى تحميل تبعاتها للجماهير الشعبية، عبر تعميق سياسة التقشف وخوصصة الخدمات الاجتماعية وتصفية صندوق المقاصة وتكثيف استغلال الطبقة العاملة عبر إطلاق يد الباطرونا التي لم تعد تقيم أي وزن لقانون الشغل والحريات النقابية، وسن القانون التجريمي للإضراب تمهيدا لتمرير القانون التخريبي للتقاعد وضرب ما تبقى من حقوق عمالية.

كما تم التداول في المهام المطروحة على الحزب جهويا، على المستوى السياسي والتنظيمي والجماهيري والإعلامي، استنادا إلى التشخيص المنجز حول الجهة، وإلى مخرجات المؤتمر الوطني الخامس لحزبنا، وشعار الفترة المتمثل في البلترة والتقوية والتصليب.

وبناء عليه فإن المؤتمر الجهوي الثاني:

1 ـ يسجل بأن الجهة على الرغم مما تزخر به من ثروات متنوعة (فوسفاط، مناجم، غابات، أراض فلاحية، مياه، مواقع أثرية وسياحية)، كان من اللازم لو أن هناك استغلالا معقلنا وتدبيرا نزيها، مصحوبين بسياسة شعبية رسمية، بأن تضعها في صدارة جهات المغرب، من حيث مستوى معيشة الأسر، وليس في ذيلها من حيث نسبة الفقر، وفقا لما خلص إليه البحث الوطني الذي أجرته المندوبية السامية للتخطيط سنة 2022، مما يستدعي تظافر وتوحيد نضالات القوى و الفعاليات اليسارية والديمقراطية والحية محليا وإقليميا وجهويا، من أجل استثمارها لتحقيق التنمية بالجهة، واستفادة عموم الجماهير الشعبية منها وليس فقط أقلية قليلة، في أفق توزيع عادل لها. ويطالب الدولة بنهج سياسة سياحية في مستوى مؤهلات الجهة تساهم في تحسين أوضاع ساكنتها الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة بالمناطق الجبلية والقروية.

2 ـ يعتبر التقسيم الجهوي القائم حاليا تقسيما إداريا مخزنيا محكوما بهواجس أمنية سياسية تحكمية، من غاياتها طمس هوية الشعب المغربي المتعددة الأبعاد، ونفي الخصوصيات التاريخية عن جهات بالمغرب، وضمنها جهة الأطلس، ويدعو إلى النضال من أجل فرض دستور ديمقراطي، يجسد على أرض الواقع الثقافة واللغة الأمازيغية باعتبارها ثقافة وطنية ولغة رسمية، ويعطي أقصى حد ممكن من التسيير الذاتي للجهات التي تتمتع بشخصية متميزة تشكلت خلال السيرورة التاريخية لشعبنا.

3 ـ يندد بما تعرفه الجهة من تفاحش متزايد للاستغلال المكثف للطبقة العاملة، وتعميق الهشاشة في التشغيل، وضرب أبسط الحقوق الشغلية أساسا بمقالع الرخام ومقالع ومعامل إنتاج الخراسنة والإسمنت والمواد الأولية للبناء، وبشركات الوساطة والتدبير المفوض التي غزت قطاعات متنوعة (الفوسفاط، مؤسسات عمومية وشبه عمومية ، جماعات ترابية، أبناك...)، وفي الضيعات الفلاحية التي زيادة على ذلك استغلت الجفاف للتخلص من عمال زراعيين عبر التسريح بمناطق بني ملال ولفقيه بنصالح وسوق السبت؛ داعيا القوى اليسارية والديمقراطية بالجهة وبالأساس النقابات المناضلة إلى العمل على توسيع التنقيب وتنسيق الجهود، وتوحيد الفعل النضالي في أفق تحقيق الوحدة النقابية، لمواجهة مختلف أشكال التضييق على العمال بسبب تنظيمهم النقابي، وللتصدي للخروقات والتجاوزات التي تتم في حقهم، وللدفاع عن كافة حقوقهم.

4 ـ يتابع بقلق شديد حرمان أغلب ساكنة الجهة من الخدمات الطبية والعلاج، وتحمل العديد منهم للمصاريف الباهظة التي تفرضها المصحات الخاصة التي تتكاثر بسرعة كالفطر رغم الحاجة، أو اللجوء إلى التداوي بالأعشاب ويعرضون أنفسهم لمضاعفات قد تهدد حياتهم. وذلك بسبب قلة المستشفيات العمومية والأطقم الطبية وتمركزها في مراكز أقاليم الجهة، والنقص الكبير في التجهيزات والمختبرات وشح الأدوية. مطالبا بضمان الحق في العلاج وتجويد الخدمات الصحية وتعميم الحماية الاجتماعية، كما يحتج على تحويل مناطق الجهة إلى ملجأ للمشردين والمختلين عقليا بعد ترحيلهم من جهات أخرى، في غياب تام لمراكز الصحة النفسية ومراكز الإيواء، مما جعل بعض المواطنين عرضة لاعتداءاتهم المفاجئة والخطيرة.

5 ـ يسجل التدهور الفظيع للبيئة بالجهة، نذكر من بين مسبباته إنتاج الفوسفاط وما يترتب عنه من إشعاع وغبار وتسميم الفرشة المائية، يؤدون إلى إلحاق اضرار بالغة بالإنسان والحيوان والنبات وإخراج مساحات شاسعة من الأراضي من دورة الإنتاج بشكل نهائي وتراكم سلاسل كتبان من الأتربة فوقها. وايضا بفعل التلويث الخطير الذي تتسبب فيه مقالع الرخام والتناقص الفظيع في المياه الناجم ليس فقط عن توالي سنوات الجفاف وانما عن سطو إدارة الفوسفاط ومزارعين كبار على الثروات المائية السطحية والجوفية، مما افضى الى نفوق انواع مختلفات من الكائنات الحية وزحف التصحر، زد على ذلك التدمير المنهجي للمجال الغابوي من طرف مهربي الخشب ومافيا التفحيم وكبار الكسابة. مما يتطلب تكاثف جهود كل القوى السياسية والنقابية والجمعوية والمدنية بمعية المتضررين لفضح ذلك ووضع حد له.

6 ـ يدعو القوى الديمقراطية والحية الى تقوية وتعزيز المبادرات التنسيقية والوحدوية الرامية الى التصدي للمشروع التخريبي لأنظمة التقاعد والمشروع التراجعي الانتكاسي لمدونه الشغل، والذي يروم تكريس الهشاشة والسخرة والمرونة في الشغل والأجر وتصفيه المكاسب العمالية البسيطة. وكذا تشكيل جبهة موحدة لمواصلة النضال من أجل إسقاط قانون الإضراب التجريمي.

7 ـ يدعو القوى المشكلة للجبهة الاجتماعية الى توسيع فعلها اقليميا وجهويا ووطنيا، وفتحها على القوى الحية ومختلف الطاقات النضالية الميدانية، وربطها بالنضالات العمالية والشعبية، وتوطينها في الاحياء الشعبية بالمدن والقرى، في أفق تطويرها لبناء جبهة الطبقات الشعبية المنشودة.

8 ـ يهيب بكل القوى الديمقراطية والحية إلى تكثيف الجهود وتوحيد وتصعيد النضالات من اجل فرض إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والمدونين والصحافيين، ووضع حد لسياسة التضييق والقمع والاعتقالات التعسفية والمتابعات الكيدية والانتقامية والمحاكمات الصورية والأحكام الجائرة، وفرض احترام الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان.

9 ـ يحتج وبشدة على كل أشكال الحصار والتضييق على حزبنا بالجهة. ويدين حرمان حزبنا وهيئات سياسية ونقابية وحقوقية من الحق في التنظيم، من خلال رفض السلطات تسلم الملفات القانونية وتسليم وصولات الإيداع، والمنع من استغلال القاعات العمومية والخاصة، الشيء الذي يفضح زيف الخطاب الرسمي حول الديمقراطية والتعددية ودولة الحق والقانون، داعيا تلك الهيئات محليا وجهويا ووطنيا الى توحيد فعلها النضالي من اجل انتزاع ذلك الحق.

10 ـ يدين بأشد العبارات حرب الإبادة الممنهجة والتطهير العرقي والتهجير القسري والتدمير الشامل التي يشنها الكيان الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وخاصة في غزة بشراكة أمريكية ودعم امبريالي، وبتواطؤ من الأنظمة العربية الرجعية، داعيا المنتظم الدولي والمؤسسات الأممية وكل القوى الحية وأحرار العالم إلى تصعيد ضغطهم لوقف العدوان الوحشي المذكور، وإعادة الإعمار، ولضمان عدم افلات الجناة من العقاب.

11 ـ يشيد عاليا بمحور المقاومة الداعم بقوة لكفاح الشعب الفلسطيني، وعلى رأسهم الشعب اليمني وقيادته، ويحيي عاليا صمود الشعب الفلسطيني البطل ومقاومته الموحدة الباسلة، ويعبر من جديد عن دعمه التام والمطلق لكفاحه حتى نيل كافة حقوقه، بدءا بحق العودة وتقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة فوق كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس.

12 ـ يدين بأشد العبارات احتلال سوريا، وتقسيمها مابين تركيا وأمريكا والكيان الصهيوني والمليشيات الإرهابية الموالية لهم، معبرا عن دعمه الكامل لنضالات القوى الوطنية والديمقراطية بها من أجل حق الشعب السوري في تقرير مصيره، وتحقيق سيادته على كامل ترابه الوطني بتحريره من الاحتلال الأجنبي.

13 ـ يدين بقوة التغول الراسمالي الإمبريالي، ودوسه على المواثيق و القوانين والمنظمات الدولية حين لاتجاري مصالحه ومصالح الكيان الصهيوني، مبديا امتعاضه الشديد من تسهيل الأنظمة الرجعية، وخاصة بالخليج، على الإمبريالية الأمريكية سطوها وهيمنتها على ثروات شعوب العالم العربي والمغاربي، داعيا كل القوى اليسارية والديمقراطية والحية عبر العالم وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى التصدي للتغول والنهب الإمبريالي.

14 ـ يدين بشده تطبيع الرجعية العربية والمغاربية مع الكيان الصهيوني الاجرامي العنصري، وبالأساس تطبيع النظام المخزني معه ضدا على ارادة شعبنا، والارتقاء به الى مستوى التحالف الاستراتيجي بحيث شمل كل المجالات بما فيها العسكرية والأكاديمية والتربوية، مما يهدد مستقبل ووحدة الشعب المغربي وأمن واستقرار المنطقة داعيا الى تقوية الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، وتصعيد نضالاتها، لوقف المتابعات والأحكام الجائرة الصادرة في حق مناضليها، وإسقاط التطبيع المذل والمخزي، وإصدار قانون لتجريمه. ويرفض إجراء مناورات «الأسد الإفريقي» العسكرية ببلادنا، ويدين بشدة استقبال الجنود الصهاينة من «وحدة الجولاني» الإرهابية.

15 ـ يدعو الطلائع العمالية والكادحة والمناضلين الماركسيين والماركسيين اللينينيين للانخراط العملي في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة. ويهيب بطلبة كليات ومعاهد الجهة إلى ممارسة حقهم في التنظيم في إطار نقابتهم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، وبمعطلي الجهة إلى توحيد نضالاتهم في إطار الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب. ويجدد دعوته للجماهير الشعبية، عمالا وكادحين ونساء وشبابا، إلى الانخراط في حزبهم، حزب النهج الديمقراطي العمالي، لمواجهة السياسات اللاشعبية للنظام المخزني ولبناء مجتمع ديمقراطي ينعم فيه المواطن بالحرية ويضمن له العيش الكريم وتسوده العدالة الاجتماعية ويكفل كافة حقوق الإنسان للجميع.

عن المؤتمر الجهوي الثاني
لحزب النهج الديمقراطي العمالي
بجهة بني ملال خنيفرة
تادلة، في: 18 ماي 2025

سوق السبت:

وتستمر محاكمة مناضلي الجمعية المغربية لحقوق الإنسان

أفاد مصدر من هيئة الدفاع خلال الجلسة الثالثة (اليوم 27 ماي 2025)، فيما يتعلق بتطورات المحاكمة المتعلقة بالمتابعين من فرع سوق السبت للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، بأنه قد تم تأخير الملف (1087/2602/2025) إلى جلسة يوم الثلاثاء 15 يوليوز 2025، (الجلسة الصباحية القاعة 1) بمحكمة الاستئناف ببني ملال.

هذا وكانت المحكمة الابتدائية بسوق السبت قد قضت "بإدانة المتهمين من أجل المنسوب إليهم".

ذلك أنه يوم الخميس 26 ديسمبر 2024، أعلنت هيئة الحكم بالمحكمة الابتدائية بسوق السبت أولاد النمة، قرارها بإدانة أعضاء الفرع المحلي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان الثلاثة والحكم عليهم بعقوبة 6 أشهر موقوفة التنفيذ وغرامة مالية قدرها 3000 درهم لكل منهم.

كما قضت بتعويض مالي قدره 50000 درهم تضامنا فيما بينهم لفائدة المطالب بالحق المدني "قائد الدرك السابق بالمركز الترابي سوق السبت أولاد النمة"، وبرفض باقي مطالب الإدراة العامة للدفاع الوطني.

حكمت المحكمة علنيا ابتدائيا وحضوريا بعد رفض الملتمس الاولي، ورد الدفوع الشكلية المثارة:

-1 في الدعوى العمومية: بإدانة المتهمين من أجل المنسوب إليهم، والحكم على كل واحد منهم بستة أشهر حبسا موقوف التنفيذ وغرامة مالية نافذة قدرها 3000 درهم، مع الصائر تضامنا والإجبار في الأدنى.

-2 في الدعوى المدنية التابعة:

• أولا: في المطالب المدنية المقدمة من قبل "حميد أجوال" بقبولها شكلا، وفي الموضوع الحكم على المتهمين بأدائهم متضامنين لفائدة المطالب بالحق المدني "حميد أجوال" تعويضا مدنيا إجماليا قدره 50000 درهم، مع الصائر تضامنا والاجبار في الأدنى، وبرفض باقي الطلبات.

• ثانيا: في للمطالب المدنية المقدمة من قبل "إدارة الدفاع الوطني" بعدم قبولها مع تحميل رافعتها الصائر.

وتابعت النيابة العامة بسوق السبت أولاد النمة مروان صمودي وصالح وراد والمهدي سابق على خلفية وقفة احتجاجية للفرع المحلي بتهم تتعلق بإهانة موضف عمومي أثناء القيام بمهامه أو بسبب القيام بها بواسطة أقوال أو إشارات، طبقا للفصل 263 من القانون الجنائي.

وجاءت هذه المتابعة بعد احتجاجات سابقة لنشطاء الجمعية الحقوقية، للمطالبة بإعادة التحقيق في وقائع ومحاضر حادثة سير ذهبت ضحيتها شابة في مقتبل العمر، والكشف عن ما أسماه الفرع في بياناته عن الخروقات التي رافقت إنجاز محاضر الحادثة من طرف عناصر الدرك بسوق السبت.

إقليم تارودانت:

فاجعة أخرى: مقتل عاملات زراعيات ضحايا حادثة سير مميتة

توارد معلومات متقاطعة من مصادر مختلفة (حقوقية ونقابية..) عن حادث سير/شغل مميت وقع اليوم (الإثنين 26 ماي 2025) بمدخل دوار أكفاي بجماعة مشرع العين، إقليم تارودانت.

وتفيد المصادر بأن الفاجعة حدثت إثر انفجار إحدى عجلات سيارة نقل البضائع "بيكوب" التي كانت تقل 14 عاملة زراعية تشتغلن بإحدى الضيعات الفلاحية. وأدى انفجار العجلة إلى فقدان السائق السيطرة على المركبة التي فقدت توازنها، مما تسبب في تصادمها مع سيارة أخرى قادمة من الاتجاه المعاكس بنفس الطريق...

هذا وقد تم نقل االضحايا والمصابين إلى إحدى المستشفيات.

وفي بلاغ له أفاد الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بأكادير بأن حادثة السير المميتة وقعت بجماعة سبت الكردان، وذلك إثر انفجار إحدى عجلات سيارة لنقل البضائع "بيكوب" كانت تقل على متنها 14 امرأة...

وقد أسفر الحادث المأساوي عن وفاة أربع نساء، وإصابة خمس أخريات بجروح بليغة، فيما أصيب ستة أشخاص آخرين، من بينهم سائقا السيارتين، بجروح خفيفة... حسب نفس البلاغ.

والمطلوب فتح بحث دقيق من أجل تحديد ظروف وملابسات الحادث، وترتيب المسؤوليات القانونية المترتبة عنه، لوقف الاستهتار بالأرواح والنزيف في صفوف العاملات والعمال الزراعيين بسبب تكرار مثل هذه الحوادث المفجعة...

حزب النهج الديمقراطي العمالي بالدار البيضاء يدعو لتوحيد النضال للتصدي للغلاء وتردي الخدمات الاجتماعية العمومية...

انعقد يوم الثلاثاء 20 ماي 2025 جمع عام بمقر حزب النهج الديمقراطي العمالي فرع الدار البيضاء. وبعد الوقوف على الأوضاع الداخلية للحزب، واستشراف آفاق العمل المستقبلي لحزبنا في المدينة، في ظل استمرار النظام المخزني في تطبيق سياساته اللا شعبية واللا ديمقراطية، استحضرالحاضرات والحاضرون الظروف التي ينعقد فيها الجمع العام والتي تتميز بما يلي:

على المستوى الدولي: تواجه الإمبريالية العالمية أزمة هيكلية حقيقية، نتيجة تناقضاتها الداخلية وصراعاتها على إعادة توزيع مناطق النفوذ والنظام العالمي الجديد. يساعدها في ذلك أتباعها ومن بينهم الأنظمة العربية الرجعية العميلة على المستوى العسكري والسياسي والاقتصادي حيث ترمي إلى حرمان الشعوب من تقرير مصيرها والعيش في السلم والأمن، ويزيد من استفحال هذه الأوضاع سكوت المنتظم الدولي بكل اطيافه عما يحدث، مما ينعكس سلبا وبشكل مكشوف على حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا ويزيد من الخوف من المستقبل.

على المستوى الإقليمي: تستمر الأنظمة الرجعية والبرجوازية التابعة في خدمتها للمصالح الغربية، بينما تغرق شعوبنا في بحر من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهو ما نراه في حرب الإبادة الجماعية التي يشنها الكيان الصهيوني العنصري على الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية وهو ما يخلف مئات الشهداء يوميا من المدنيين اغلبهم من الاطفال والنساء. وفي الهجوم الامبريالي على اليمن، وكذلك في تجليات الحرب في السودان وعبر دعم النظام العميل في سوريا.

على المستوى المحلي: في بلدنا، يعاني الشعب من أزمة اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، حيث تم الإجهاز على الخدمات العامة من تعليم وصحة وبنية تحتية، وأصبحت مغانم للقطاع الخاص، كما تم هضم حقوق العمال والفلاحين. ومع ذلك، تواصل النخبة الحاكمة سياساتها الليبرالية المتوحشة، وترمي العبء الكامل على كاهل الفقراء، بينما تحمي مصالح كبار الرأسماليين والعملاء. وفي الدار البيضاء، تابع الجمع العام عملية هدم الدور السكنية والمحلات التجارية للمواطنين من طرف مصالح عمالات الدار البيضاء دون الاكتراث بمصير السكان، بالإضافة إلى المعاناة من الغلاء المفرط للمواد الأساسية للعيش وغلاء المحروقات ومن تدني الخدمات الاجتماعية العمومية، وخاصة التعليم والصحة، ومن أوضاع السكن المزرية بسبب هجوم مافيا العقار، وكذلك الهشاشة وتدني الأجور وتقليص ساعات الشغل والطرد التعسفي وهجوم الباطرونا والمخزن على العمل النقابي، وانتشار ظاهرة البطالة مما أدى إلى إضعاف القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين.

ان الجمع العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي فرع الدار البيضاء أمام كل ما سبق، يعلن ما يلي:

- يندد بالسياسة المخزنية الطبقية التي تهدف إلى القضاء على ما تبقى من خدمات اجتماعية عمومية (في التعليم والصحة...)،
- يستنكر عمليات هدم دور ومحلات المواطنين والمحلات التجارية بعدد من الأحياء السكنية،
- يدين الإبادة الجماعية التي يتعرض لها سكان قطاع غزة والضفة الغربية من طرف الكيان الصهيوني العنصري بدعم من الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتواطؤ الأنظمة العربية العميلة،
- يحيي عاليا المقاومة الفلسطينية واللبنانية على دورهما في التصدي للعدوان الإسرائيلي على فلسطين ولبنان وينوه بالمقاومة اليمنية وبالدروس التي تلقنها للكيان الصهيوني العنصري المسنود من طرف الجيش الأمريكي،
- يطالب الشعب السوري وقواه الوطنية توحيد الصفوف لإفشال مخططات التقسيم وصون وحدة سوريا بعيدا عن التدخلات الأجنبية،
- يطالب جميع الأطراف المتحاربة في السودان بوقف إطلاق نار شامل وتجنب المزيد من العنف مع إمكانية الوصول إلى المساعدات الإنسانية لإنقاذ حياة المدنيين المتضررين،
- يطالب بالإفراج عن المعتقلين السياسيين والصحفيين ومعتقلي الحراكات وإيقاف المتابعات ذات الصلة بالحق في التعبير عن الرأي،
- يدعو الجماهير الشعبية البيضاوية إلى تنظيم صفوفها للتصدي للغلاء المفرط وتردي الخدمات الاجتماعية العمومية.

بلاغ إخباري حول نتائج أشغال المؤتمر الوطني الرابع عشر للجمعية المغربية لحقوق الإنسان

في أجواء حماسية، وبعد يومين من النقاش الجاد والعميق، أنهى المؤتمر الوطني الرابع عشر للجمعية المغربية لحقوق الإنسان أشغاله بنجاح، يوم الأحد 25 ماي 2025، على الساعة السادسة مساء، بعد الإعلان عن نتائج انتخاب عضوات وأعضاء اللجنة الإدارية للجمعية المشكلة من 86 عضوا، من بينهم 32 امرأة (42%)، و27 شابا وشابة (31%)، والمرفقة لائحتها بهذا البلاغ.

وقد انعقد المؤتمر بالمركب الدولي للشباب والطفولة ببوزنيقة أيام 23 و24 و25 ماي 2025، تحت شعار» نضال وحدوي ضد الفساد والاستبداد والتطبيع، ومن أجل مغرب الديمقراطية وكافة حقوق الإنسان للجميع»، بحضور 458 مشاركا ومشاركة، ضمنهم 398 مؤتمرا ومؤتمرة، و60 من الملاحظين والملاحظات، إضافة إلى ما يقارب 20 متتبعا ومتتبعة من صحافيين وضيوف.

وانعقدت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر يوم الجمعة 23 ماي 2025، بحضور العديد من رؤساء ومسؤولي الهيآت الحقوقية والسياسية والنقابية والجمعوية والمهنية، والشبكات الحقوقية والنسائية، من ضمنهم مسؤولي منظمات حقوقية من المنطقة العربية والمغاربية وأوروبا، وبمشاركة جماهيرية كثيفة. وتميزت بما حملته الكلمات التي ألقتها أو أرسلتها الهيئات المدعوة من عبارات المساندة والدعم للجمعية، ومتمنياتها لها بنجاح المؤتمر.

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية بتكريم العديد من الهيئات إقرارا بنضالها المهم، كل في مجالها، والأدوار الأساسية التي تقوم بها - وذلك تماشيا مع شعار المؤتمر الذي يؤكد على النضال الوحدوي وعلى مناهضة الاستبداد والفساد والتطبيع وكذا النضال من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان - وهي:

– هيئة الدفاع للجمعية المغربية لحقوق الإنسان؛
– الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع؛
– الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان؛
– عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري؛
– تنسيقية ضحايا زلزال الأطلس الكبير؛
– التنسيقية المحلية للترافع حول قضايا واحة فكيك.

كما تم تكريم الفقيدة زكية بنعبد الجليل، التي وهبت قبيل وفاتها شقة للجمعية بمكناس، امتنانا لمبادرتها النضالية الداعمة للجمعية.

وبعد اختتام الجلسة الافتتاحية تواصلت باقي أشغال المؤتمر الوطني الرابع عشر في نفس المكان، وخلاله تم:

• عرض التقريرين الأدبي والمالي ومناقشتهما، والمصادقة عليهما؛
• تشكيل لجنة رئاسة المؤتمر من سبعة أعضاء وهم: خديجة عناني، عزيز غالي، سميرة بوحية، خديجة رياضي، العياشي تاكركرا، أحمد الهايج، وابراهيم حشان؛
• تقديم اللجنة الإدارية للاستقالة، ومواصلة لجنة رئاسة المؤتمر تسييرها لأشغاله؛
• المصادقة على جميع مشاريع الوثائق المقدمة للمؤتمر بعد مناقشتها وتعديلها من طرف مختلف اللجان، ثم من طرف المؤتمر؛
• المصادقة على البيان العام؛

• المصادقة على اللائحة النهائية للجنة الإدارية المقترحة من طرف لجنة الترشيحات.

وطبقا للقانون الأساسي، فوض المؤتمر مهمة تدبير شؤون الجمعية لرئاسة المؤتمر إلى حين انتخاب المكتب المركزي، وفي مقدمتها الإعداد للاجتماع الأول للجنة الإدارية المخصص لهذا الغرض، والمقرر يوم الأحد 15 يونيو القادم.

وللإشارة، فقد سبقت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر ندوة فكرية دولية يوم الخميس 22 ماي 2025، بقاعة نادي هيأة المحامين بالرباط، حول موضوع «أي دور للحركة الحقوقية العالمية في تعزيز ودمقرطة منظومة حقوق الإنسان في ظل الواقع الدولي الحالي؟ »، بمشاركة كل من الأستاذ محيي الدين لاغة، الكاتب العام للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والدكتور هيثم مناع، رئيس المعهد الاسكندنافي لحقوق الإنسان/مؤسسة هيثم مناع (جنيف)، والأستاذ أشرف أبوحية، عن مؤسسة الحق الفلسطينية، والدكتور نظام عساف، مدير مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، والأستاذ أحمد الهايج الرئيس السابق للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، الذين ساهموا بمداخلات حول التحديات التي تواجه حركة حقوق الإنسان في السياق الدولي الحالي المتجسدة في ضرب مصداقية آلياتها الأممية والتشكيك في جدواها وفعاليتها، وكذا ما يتطلبه الوضع من تجديد النضال الحقوقي بتصورات تأخذ بعين الاعتبار هذه التطورات.

عن رئاسة المؤتمر

لائحة أعضاء وعضوات اللجنة الإدارية للجمعية المغربية لحقوق الإنسان المنتخبة من طرف المؤتمر الوطني الرابع عشر يوم 25 ماي 2025

الإسم	الفرع	الإسم	الفرع	الإسم	الفرع
1. فاطمة الزهراء زرموق	القنيطرة	30. سعيد بنحماني	الدار البيضاء	59. رفيق التازي	كرسيف
2. مرية العمراني	مكناس	31. الناجيم مرموش	صفرو	60. الهاشمي كبدة	إنزكان
3. عبد القادر السالمي	فاس	32. فاروق المهداوي	الرباط	61. المجوب محفوظ	البرنوصي
4. سعيد لقفاف	القنيطرة	33. اميمة الغفري	المحمدية	62. الحسين عاوعوف	بويزكارن
5. أحمد بلمان	القلعة	34. خديجة عسيل	مكناس	63. يونس القادري	الراشيدية
6. عزيزة ابن وازي	تيفلت	35. محمد الزياني	الحسيمة	64. نهيلة بنزها	سلا
7. فريد الماحي	وجدة	36. أشرف ميمون	تطوان	65. خديجة رياضي	الرباط
8. محمد أمين المتوسل	فاس	37. عبد العالي العيساوي	سيدي قاسم	66. نداء درداز	صفرو
9. سكينة المودن	خريبكة	38. إبراهيم خرشوفي	الرباط	67. محمد نايت أرجدال	الجديدة
10. مريم عرودة	بني ملال	39. سعاد براهمة	برشيد	68. موسى أبويهي	المحمدية
11. بسمة جدي	الفقيه بنصالح	40. خديجة عناني	سلا	69. نعيمة واهلي	بني ملال
12. المهدي سابق	سوق السبت	41. الطيب مضماض	سلا	70. محمد صدقو	سلا
13. الحسين حرشي	بني ملال	42. سعد عبيل	سلا	71. ادريس الهدروكي	فاس
14. سناء حدنان	المحمدية	43. محمد أنفلوس	أيمينتانوت	72. حمود إيكيليد	العيون
15. حكيم النوايتي	الناظور	44. كنزة البيار	أبي الجعد	73. حجاج عسال	خريبكة
16. محمد كرزازي	وجدة	45. سمية الركراكي	باريس	74. حسناء بالحسن	البرنوصي
17. تهاني براهمة	باريس	46. عبد الرحيم المرابط	فاس	75. حسان عريض	تازة
18. عمر أربيب	مراكش	47. محمد اليسير	آسفي	76. أحمد الهايج	الخميسات
19. مريم مسكار	تمارة	48. صفاء الحفيان	العرائش	77. زهرة قوبيع	طنجة
20. عبد الرحمان الزوانة	آسفي	49. إبراهيم كيني	إنزكان	78. منى ليماني	أكادير
21. شيماء الحجام	أوطاط الحاج	50. عبد الإله تاشفين	مراكش	79. مصطفى الفاز	مراكش
22. خديجة مماد	تمارة	51. مصطفى خطار	تاهلة	80. عز الدين باعلال	الدار البيضاء
23. عائشة خوخو	الرباط	52. عمر راشيدي	مكناس	81. رضى زعرور	الدار البيضاء
24. العربي كرنو	تيفلت	53. سعيد أفقير	بني تجيت	82. سعد مرتاح	تمارة
25. زينب البشناوي	تيفلت	54. الزهرة أزلاف	المحمدية	83. ربيعة مرياح	القنيطرة
26. إبراهيم ميسور	تمارة	55. هبة رضوان	الجديدة	84. نعيمة الشبلي	سلا
27. الصديق كبوري	بوعرفة	56. محمد زندور	خنيفرة	85. عبد القادر الحديوي	الفقيه بنصالح
28. غسان ابن وازي	تيفلت	57. مولاي ادريس الماجيدي	سلا	86. زهير اسبع	تطوان
29. إبراهيم حشان	سوق السبت	58. جميلة العبودي	تطوان		

اليسار الديمقراطي التقدمي .. ونقد علاقة نضاله الاجتماعي بنضاله السياسي..

ع.الغني القباج

×

1- اليسار الديمقراطي التقدمي في المغرب لازال عاجزا عن تجاوز أزمته ما دام لم يستطع تغيير ميزان القوى لصالح تغيير ديمقراطي وتحقيق نظام سياسي ديمقراطي فعلا، وما دامت مؤسسة المخزن والديوان الملكي سائدين سياسيا ويقرران، في الواقع، في قضايا الشأن العام السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وبالتالي، فالنظام السياسي المغربي والمجتمع لازالا غير ديمقراطيين.

وهذا العجز-الظاهرة يكاد يكون عالميا بالنسبة لليسار الديمقراطي الناقد والمتناقض أساسا مع نظام وسلطة الرأسمالية ومع سلطة البرجوازية الريعية السائدة في «العالم الثالث» باستثناء جزء تنظيمات من اليسار الديمقراطي التقدمي في أمريكا الجنوبية.. وبعض بلدان آسيا..

في المغرب، منذ بداية سنة 1960، واليسار الديمقراطي التقدمي المغربي عاجز عن تجاوز أزمته السياسية والمجتمعية، وعاجز عن بلورة ممارسة نظرية وسياسية وتنظيمية مرحلية، واستراتيجية قادرة على تنظيم حركة جماهيرية شعبية دائمة منخرطة بوعي في نضال ديمقراطي يفرض انتقال المغرب، فعلا، إلى نظام سياسي ديمقراطي حقيقي.

لذلك، لا أتردد في نقد اليسار الديمقراطي التقدمي وطرح بديل نظري وسياسي وأساليب عمل وتنظيم، نقد يطمح لاستفزاز مساهمات نقدية لبلورة وعي جماعي لهذا اليسار يشكل بداية تجاوز هذه الأزمة-الظاهرة (crise phé-noménale) التي أصبحت بنيوية. وهو نقد قد يسانده البعض، وقد يرفضه البعض الآخر.. لأن التصورات والمواقف السياسية مصالح.. ولأن يسار ديمقراطي تقدمي، انطلاقا من المصالح التي يدافع عنها، ينتقد النظام السياسي والمجتمعي الريعي المخزني السائد لتغييره جذريًا، ويوجد يسار تقدمي آخر، يزعم أنه مستقل القرار، يمارس داخل النسق السياسي للنظام السياسي الريعي المخزني السائد ويتوافق، ضمنيا أو علنيا، (كطرح ملكية برلمانية) وينتقد الحكومة، ويتوهم أن إمكانية إصلاح هذا النظام السياسي.

فالسياسة كما يفهمها اليسار الديمقراطي التقدمي تناقض وصراع مصالح سياسية اجتماعية اقتصادية ثقافية..

2- ونحن ندعي أننا يسار ديمقراطي تقدمي أو يسار راديكالي ماركسي، لازلنا نجتر و نجرجر ممارستنا ومواقفنا وواقع عجزنا وخلافاتنا و شتاتنا، وندعي أننا نؤمن بالحق في النقد العلمي والاختلاف في التحليل السياسي الذي لا يتناقض مع مبادئ وأسس اليسار النقيض للرأسمالية ونظامها ومجتمعها، ونمارس ونبلور مواقف وأفكار دون تنفيذها ديالكتيكيا في واقع الشعب الكادح الذي نسعى لتغييره، رغم أن بعضنا يؤمن نظريا بمقولة «لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية» ولا ممارسة يسارية تقدمية دون نظرية وخط سياسي ديمقراطي تقدمي.

لكننا لا نتحاور في القضايا النظرية والسياسية والاجتماعية والثقافية الأساسية حوارا علميا نقديا علميا مؤسسا على الواقع الملموس لمجتمعنا وتشكيلته الاجتماعية الطبقية، وطرح ما العمل؟ لتغييره تغييرا راديكاليا. وهي قضايا جوهرها سياسي.

وفي المقابل، نشتغل ونكتفي بالاشتغال في أحسن الحالات فيما يسميه بعضنا «العمل الميداني المشترك»، اجتماعي، حقوقي، فلسطيني، نقابي، دون تصور وخط سياسي ديمقراطي حقيقي واضح يَطْرَحُ بديلا للنظام السياسي الاجتماعي السائد، ولا نطرح أسئلة تطرحها علينا أزمتنا كيسار ديمقراطي تقدمي ويطرحها الواقع السياسي الملموس.

ويمكن تلخيص هذه الأسئلة كالتالي:

×»ما الهدف من ممارسة هذا «العمل الميداني المشترك» الاجتماعي، الحقوقي، النقابي .. الخ ..؟»

×»كيف يمكن تحويل هذا العمل الميداني المشترك تحولا نوعيا ديمقراطيا سياسيا، وعيا وممارسة، يمكننا من تَشْكيل حركة اجتماعية وحقوقية ونقابية ديمقراطية منظمة ومناضلة؟»

×»مع من ممارسة هذا العمل الميداني المشترك ..؟»

×»إلى أين تسير ممارسة هذا العمل الميداني المشترك؟».

ونلاحظ، إنْ حللنا تحليلا ملموسا ونقديا نضال الحركات الاجتماعية والحقوقية والثقافية والنقابية التي تهمش الوعي السياسي الديمقراطي الراديكالي أو الماركسي غالبا ما يطويها التاريخ في سجلاته، أو تتحول إلى شكل من أشكال العمل الأخلاقي، أو إراحة الضمير اليساري أو الإحسان.. إلخ.

3- يواجه العمل المشترك للحركات الاجتماعية والحقوقية والثقافية والنقابية، اليوم، تنوع مصالح المكونات المنظمة لها واختلاف مصالح المواطنين والمواطنات المنخرطين فيها، يواجه إعاقات تتعلق بطبيعتها وبأهدافها وبالسياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي يجري فيه هذا العمل المشترك، و بإشكالية العمل والاتصال ولغة التواصل، وبتناقضات الثقافة الجمعية السائدة في المجتمع المغربي، وبهيمنة الأيديولوجية السائدة في الإعلام السمعي البصري الرسمي، إضافة إلى تأثير التناول التافه والفُرْجَوي للقضايا الاجتماعية والحقوقية والنقابَية في وعي العامة والحشد والذي تنشره شبكات التواصل الإلكتروني وأغلب فيدوهات اليوتوب وتيك توك..

وينتج عن هكذا وضع إعاقات وصعوبات تواجه التعبئة المستمرة للمواطنات والمواطنين المتضررين من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية السائدة.

ولا ننسى أن الحركة الاجتماعية والحقوقية المناضلة استطاعت ممارسة نضال يعبر عن المشاكل الاجتماعية الرئيسية للمواطنات وللمواطنين لكن، موضوعيا، نلاحظ غياب استراتيجية مناسبة لحركة اجتماعية بديلة مقنعة ومستقطبة لحركات اجتماعية عفوية يفجرها مواطنون ومواطنات في عدة مناطق، حركات تفتقد للخطة وللأسلوب النضاليين الكفيلين بتحقيق أهدافها..

المعيقات السالفة لا تساعد الحركة الاجتماعية المنظمة مثل «الجبهة الاجتماعية» والعمل الحقوقي والعمل النقابي في بلورة وعي اجتماعي مناضل وحركة اجتماعية ديمقراطية منظمة تستقطب جماهير متضررة من الأوضاع الاجتماعية المزرية وأسبابها العميقة المتمثلة في غياب ديمقراطية حقيقية يعمل النظام السياسي الاجتماعي الريعي الفاسد السائد على تقويض الوعي بضرورتها.

4- ما حاولنا رصده وتحليله يطرح اليوم، بالتالي أسئلة واقع و أسباب أزمة اليسار الديمقراطي التقدمي وأزمة علاقته بالحركات الاجتماعية :

× «الجبهة الاجتماعية المغربية» و «الحركة الحقوقية» المناضلة و»الحركة النقابية» إلى أين تسير، كمجالات لتوعية ولتنظيم ولتوحيد الحركة الاجتماعية الجماهيرية المغربية ولنضال الفئات الاجتماعية الشعبية و كنضال مطالب ديمقراطية اجتماعية يتقاطع مع النضال السياسي الديمقراطي التقدمي؟

×كيف وبأية أساليب وأي منهج عمل يمكن تحويل صيرورة هذه الحركات الاجتماعية إلى قوة اجتماعية ديمقراطية منظمة ومستمرة، قادرة على تغيير ميزان قوى الصراع الاجتماعي الديمقراطي لصالح تغيير ديمقراطي حقيقي، إذا لم تبلور علاقة ديالكتيكية عضوية النضال السياسي اليساري الديمقراطي التقدمي وبقيت مفصولة عنه؟

هذه بعض التساؤلات التي تفرض علينا مساءلة الواقع الملموس للغالبية الساحقة لأعضاء وعضوات اليسار الديمقراطي التقدمي الذين اختاروا تسخير كل طاقاتهم للعمل الاجتماعي والحقوقي والنقابي (على علات واقع المركزيات النقابية وبيروقراطية والمصالح الضيقة للطائفة المسيطرة فيها). هذا الاختيار ساهم في إضعاف فعل ونضال وبناء علاقات عضوية بين قوى اليسار الديمقراطي التقدمي مع الفئات الشعبية، وفي نفس الوقت أضعف نضال هذه القوى اليسارية في صراعها السياسي من أجل التغيير الديمقراطي للسلطة السياسية والتحرر من نظام الكمبرادورية والمخزن ومن التبعية للرأسمال الامبريالي والصهيوني، بالنظر لأن هذا الصراع هو المسألة الأساسية لليسار الديمقراطي التقدمي وتقدم وتحرر الحركة الاجتماعية المنظمة والعفوية.

لذلك لا بد من الوعي، في صيرورة نضال «الحركة الاجتماعية»، بتمظهراتها المختلفة وبكل مكوناتها، بأنها تشكل تعبير ديالكتيكي مادي عن الصراع السياسي الطبقي في المغرب، لأن «الحركات الاجتماعية» هي مظهر من مظاهر التناقض مع سيطرة نظام المخزن واقتصاد الريع والتبعية للرأسمالية الاحتكارية العالمية والصهيونية.

×و أخيرا وليس آخرا فإننا لا نغفل : وبعد، ما العمل؟ وما هي الديمقراطية الحقيقية البديلة التي من المفترض أن تشكل الخط السياسي لليسار الديمقراطي التقدمي كمرحلة مرتبطة ديالكتيكيا باستراتيجية التغيير الاشتراكي.

ذلك ما سنطرحه وتحلله في مقال مقبل.

^^^^^^^^^^^^^^

في المغرب، منذ بداية سنة 1960، واليسار الديمقراطي التقدمي المغربي عاجز عن تجاوز أزمته السياسية والمجتمعية، وعاجز عن بلورة ممارسة نظرية وسياسية وتنظيمية مرحلية، واستراتيجية قادرة على تنظيم حركة جماهيرية شعبية دائمة منخرطة بوعي في نضال ديمقراطي يفرض انتقال المغرب، فعلا، إلى نظام سياسي ديمقراطي حقيقي.

هامش

×× نعني ب»اليسار الديمقراطي التقدمي» قوى اليسار المستقلة ولها موقف نقدي راديكالي لنظام المخزن الكمبرادوري ولمؤسساته لتبعيه للرأسمال الامبريالي الصهيوني .. والملتزم خطها السياسي وممارستها السياسية والنظرية بالديمقراطية الحقيقية كمرحلة وبالعمل وفق استراتيجية الصيرورة الطويلة للتحول والبناء الاشتراكي.

«نضال وحدوي من أجل استنهاض جبهات النضال ضد الاحتكار والغلاء والتفقير والقمع السياسي والتطبيع»

(مقتطف من التقرير السياسي المقدم للجنة المركزية في دورتها العاشرة)

يشمل التقرير السياسي الفترة الممتدة من الدورة التاسعة للجنة المركزية التي انعقدت بتاريخ بتاريخ 9 فبراير 2025 إلى الدورة العاشرة بتاريخ 4 ماي 2025 والتي تنعقد تحت شعار: :
يقتصر هذا المقتطف على المستجدات خلال الفترة الفاصلة بين دورتي اللجنة المركزية التاسعة و العاشرة.

أ-على الصعيد الدولي والإقليمي:

يتميز الوضع الدولي بتعمق الهجوم غير المسبوق للإمبريالية الأمريكية بقيادة رئيسها الحالي الذي يحاول استرجاع هيمنتها على الاقتصاد العالمي، بعد انهيار التجربة الاشتراكية في معسكر حلف وارسو بداية تسعينات القرن الماضي، هذا الانهيار سمح لها أن تنفرد بالعالم وتشكل القطب الوحيد الذي يتحكم بدون منازع في تقسيم الأدوار بين مكونات حلف الناتو من اجل تقاسم الأرباح والاستيلاء على ثروات الشعوب. بعد السيطرة المطلقة للإمبريالية الغربية بقيادة الإدارة الأمريكية على الاقتصاد العالمي،عبر شركاتها المتعددة الاستيطان، برز مجموعة دول «البريكس» المشكل من خمسة دول (البرازيل و روسيا و الصين و الهند و جنوب افريقيا) كمحاولة لكبح جماح الهيمنة الامبريالية وإعادة التوازن الدولي عبر خلق عالم متعدد الاقطاب. هذه التجربة الجديدة بدأت بمحاولات إفلات هذه الدول الخمس من هيمنة الدولار كعملة دولية تتحكم في كافة مناحي الاقتصاد العالمي، حيث تمكنت من إجراء جزء هام من المبادلات التجارية فيما بينها بعملاتها المحلية دون اللجوء الى التعامل بالدولار. بعد الإعلان الرسمي عن ميلاد هذا المجموعة، انضمت اليها 14 دولة جديدة وما زال العديد من الدول تنتظر الانضمام الى هذا التكتل الواعد الذي أصبح يشمل حاليا 51 في المائة من ساكنة العالم، ويشكل حوالي 35 في المائة من الناتج الداخلي الخام العالمي.

هذا التوجه الاستراتيجي أصبح يهدد هيمنة القطب الامبريالي الغربي بقيادة الإدارة الأمريكية على الاقتصاديات العالمية قاطبة، وهو ما دفع بالرئيس الامريكي الحالي الى إعلان حروب تجارية على دول العالم متجاهلا القوانين الدولية والدوس عليها مع تبخيس المنظمات الدولية، وعلى الخصوص منظمة التجارة العالمية التي كانت الإدارة الأمريكية هي من بادرت الى تأسيسها خلال منتصف تسعينات القرن الماضي بهدف فتح الحدود وتكسير الحواجز أمام السلع و الرساميل الامبريالية. هذه الاستفزازات الأمريكية الموجهة لدول البريكس، اثارت تناقضات داخل مجموعة دول الامبريالية الغربية. والجدير بالذكر ان المجمعات الصناعية للأسلحة تشكل القاعدة الصلبة لاقتصادات القطب الامبريالي الغربي، مما يدفعها في الاستثمار في توسيع الحروب وتسعير النعرات الاثنية والعرقية في عدة مناطق من العالم. في هذا الإطار تندرج محاولة إدخال اوكرانيا الى حلف الناتو بهدف اضعاف روسيا واستنزافها من خلال تدفق الاسلحة الى جيوش المرتزقة المتمركزة في اوكرانيا، نفس الهدف فيما يتعلق بتسليح تايوان وضمان استمرار زعزعتها واستفزازها للصين وإلهائها عن التوسع الاقتصادي. فالصين وروسيا هما الدولتان الأساسيتان في مجموعة البريكس.وبالنسبة لافريقيا،فان تحركات الامبرياليتين الامريكية والفرنسية بالدول الافريقية الثلاثة: بوركينافاصو والنيجر ومالي، تعد محاولة يائسة لإجهاض المد الوطني التحرري في افريقيا بعد تقويض هيمنتهما في دول هذه القارة. أما فيما يتعلق بالدعم الامبريالي الأمريكي الهائل للكيان الصهيوني فهدفه إضعاف نفوذ الدول المنافسة، أساسا الصين و روسيا و ايران لتستمر الهيمنة الأمريكية على ثروات الشعوب في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا عبر توفير المتطلبات العسكرية والاستخباراتية وكافة المستلزمات اللوجيستيكية لقاعدتها الخلفية المتمثلة في الكيان الصهيوني الذي كادت المقاومة الفلسطينية الموحدة المسنودة من طرف المقاومة اللبنانية والعراقية واليمن وإيران أن تهزمه لولا إنقاذه من طرف الامبريالية الأمريكية و باقي الدول الغربية، التي نزلت بثقلها العسكري و عتادها الحربي و التكنولوجي المتطور لتدمير مقومات الحياة في قطاع غزة و جنوب لبنان. رغم هول الدمار وتقتيل الآلاف من الفلسطينيين و الفلسطينيات اغلبهم من الأطفال، و رغم الاستهداف المباشر لدول الإسناد: جنوب لبنان واليمن، ثم احتلال سوريا و إسقاط نظامها الوطني من طرف الميليشيات الإرهابية المدعومة أمريكيا و الممولة من طرف قطر والإمارات والسعودية والمؤطرة من طرف النظام التركي العميل، الا ان المقاومة الموحدة لا زالت صامدة و شامخة تتحدى سلاح الدمار الامبريالي الشامل و تحاول إفشال المخطط الامبريالي الصهيوني الذي يستهدف تهجير الشعب الفلسطيني و اقبار قضيته العادلة بتواطؤ مكشوف من طرف الأنظمة العربية الرجعية، لقد استطاعت هذه المقاومة الباسلة بفضل الالتفاف الشعبي حولها أن تنال تعاطف ملايين الأحرار و الحرائر من شعوب العالم بما فيها شعوب الدول الامبريالية الداعمة للكيان الصهيوني.

> «ان التبعية البنيوية للنظام المخزني لمراكز القرار الامبريالي وخضوعه لتوجيهات المؤسسات المالية الامبريالية، يدفعانه لمواصلة الارتماء في أحضان الامبريالية الغربية بدعوى مناصرتها لمقترحه فيما يتعلق بقضية الصحراء مقابل إجباره على توقيع اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني ضمن مخطط الشرق الاوسط الجديد

ب-على الصعيد الوطني:

ان التبعية البنيوية للنظام المخزني لمراكز القرار الامبريالي وخضوعه لتوجيهات المؤسسات المالية الامبريالية، يدفعانه لمواصلة الارتماء في أحضان الامبريالية الغربية بدعوى مناصرتها لمقترحه فيما يتعلق بقضية الصحراء مقابل إجباره على توقيع اتفاقية التطبيع مع الكيان الصهيوني ضمن مخطط الشرق الاوسط الجديد، هذا المخطط يقتضي ان تطبع كل الانظمة العربية الرجعية في منطقة الشرق الاوسط و شمال افريقيا علاقاتها مع الكيان الصهيوني بشكل رسمي و علني، ليشكل القوة الجهوية المحورية والقاعدة الاساسية للإمبريالية الغربية بقيادة الادارة الامريكية، لضمان استمرار هيمنتها المطلقة على ثروات المنطقة، واستبعاد دول البريكس المنافسة لها وعلى الخصوص الصين و روسيا بالإضافة الى ايران الدولة الداعمة الفعلية للقضية الفلسطينية.

امام تفاقم أزمته الهيكلية يستمر النظام في سياسة الهروب الى الامام من خلال توسيع عملية التطبيع لتشمل كافة المستويات الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية والاكاديمية و تعميقها داخل النسيج المجتمعي، بالرغم من الرفض الشعبي العارم الذي يتوسع ليشمل كل المناطق و مختلف الفئات الشعبية، و تلعب الجبهة المغربية لدعم فلسطين و مناهضة التطبيع دورا طلائعيا في التعبئة الشعبية و الاستمرار في الاحتجاجات المنتظمة.

اقتصاديا واجتماعيا تتعمق مظاهر التفقير الممنهج لأوسع فئات المجتمع و تنفضح معه الخطابات الكاذبة و الديماغوجية للنظام من قبيل الدعم الاجتماعي للعائلات المعوزة وغيرها من الأوهام التي تحطمت على ارض الواقع، فالبطالة بلغت ارقاما مخيفة بشهادة الاحصائيات الرسمية والارتفاع المهول لأسعار المواد الأساسية و المحروقات بسبب استيلاء اللوبيات المتنفذة على اهم القطاعات الانتاجية و الخدماتية للبلاد وارتهان البلاد للسوق العالمية التي تهيمن عليها الشركات المتعددة الاستيطان لتوفير العديد من المواد الأساسية الفلاحية والصناعية ، مما يهدد عشرات الملايين من المواطنات و المواطنين بالعيش تحت عتبة الفقر المدقع. كما أن تفويت ما تبقى من ممتلكات الشعب الى الرأسمال المحلي والأجنبي بما فيه الصهيوني والهرولة المستمرة للمديونية يضع مصير ومستقبل الأجيال القادمة تحت رحمة الشركات الامبريالية والصهيونية. ان النظام يستغل اختلال موازين القوة لصالحه ليصدر قوانين رجعية كالقانون المكبل للإضراب، قانون التقاعد، قوانين نزع ملكية اراضي الجموع، قانون خوصصة الماء والكهرباء، وكلها قوانين ستحكم على الطبقة العاملة والباقي الطبقات الشعبية بالمزيد من التفقير والتهميش.

امام تغول النظام والكتلة الطبقية السائدة، تخوض مختلف الطبقات والفئات العمالية و الشعبية في العديد من القطاعات والمناطق المهمشة نضالات متواصلة من أجل حقوقها المهضومة، لكن سرعان ما يتم اخمادها بالقمع او الالتفاف على مطالبها بسبب تشتتها وضعف وانقسام القوى الحية المفترض أن تتحمل مسئوليتها في توحيد هذه النضالات وإعطائها أفقا سياسيا من خلال العمل من أجل بناء اوسع جبهة للتخلص من المخزن.

من خلال التحليل السابق للأوضاع يتضح أننا نعيش لحظة صعبة ومفصلية في تاريخ العالم والمنطقة وبلادنا بسبب التغول الرأسمالي الإمبريالي الصهيوني والهجوم الرأسمالي المخزني على مكتسبات وحقوق الشعب المغربي مما يفرض علينا، كحزب مستقل للطبقة العاملة، التقدم في بلترته وتقويته وتصليبه حتى يكون في مستوى تحديات الصراع الطبقي ببلادنا وقادر على قيادة معركة التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

الوضع الاجتماعي:

حقوق اجتماعية في مهب سياسات عمومية عرجاء

تعرف الحالة الاجتماعية لفئات عريضة من الشعب المغربي استمرار المعاناة نقص الاستفادة من أبسط الحقوق الاجتماعية ،في ظل نظام رأسمالي تبعي يشحذ أسلحته لاستنزاف موارد البلاد والعباد لصالح فئة قليلة تتمثل في الكتلة الطبقية السائدة قاعدة النظام والمستفيدة من سياساته الطبقية ، ومنها السياسات المعتمدة في المجال الاجتماعي ، والتي يرفع فيها شعار»الدولة الاجتماعية «. تلك السياسة التي يوهم بها جماهير الشعب المغربي أنها موجهة لمحاربة كل أشكال الهشاشة التي تمس الأوضاع الاجتماعية للفئات الفقيرة والمحدودة الدخل .لكن المتمعن في مختلف الأطر القانونية لهذه السياسة وتدابيرها ، لا يمكن أن تخفى عنه الخلفية الطبقية لهذا الشعار ، الذي هو، في ظاهره مواجهة لأوضاع الهشاشة و مواجهة ما سماه المعضلة الاجتماعية، وفي تفاصيل التشريعات المؤطرة له وسياساته وتدابيره خدمة لاستدامة نظام الاستبداد المخزني و توسع الاستغلال الطبقي، باستغلال الأوضاع الاجتماعية وفي نفس الوقت الظهور بمظهر الاهتمام بالوضع الاجتماعي للشعب . وفي محاولة لتفكيك السياسات العمومية في المجال الاجتماعي وإبراز بعدها الطبقي ، تتناول الجريدة في هذا العدد تحليل سياسات عمومية في مجالات اجتماعية من خلال مجموعة من المحاور ، بدءا بقراءة في قوانين نظام الحماية الاجتماعية ، ثم تحليل حدود هذه الحماية في مجال التغطية الصحية ، وثالثا إبراز دور التغول الرأسمالي وتواطئ المخزن في تفاقم العطالة ، وانتهاء بالتدابير الريعية التي ادعت الحكومة المخزنية توجيهها لدعم القدرة الشرائية والحالة أنها دعمت بالمال العام فئة من الاحتكاريين .

قراءة في قوانين وأرقام نظام الحماية الاجتماعية في ظل النظام الرأسمالي التبعي

محمد شويا

ا- المرجعيات القانونية:

+تم تأسيس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بظهير 59-148-1 وتم تعديله سنة 1972 بظهير رقم 1972-184-1، ويؤمن هذا الصندوق للأجراء الكثير من الخدمات منها التغطية الصحية والحماية في حالة العجز أو فقدان الشغل أو الشيخوخة، للأجراء وذوي حقوقهم ... +قانون تعميم الحماية الاجتماعية: ويسمى القانون الإطار رقم 21-9، يهدف إلى توفير شركة الأمان للأفراد والأسر في مواجهة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية كالبطالة والمرض والفقر والشيخوخة، ثم تقليص الفوارق الاجتماعية ودعم التنمية البشرية وتعميم التغطية الصحية والتقاعد والتعويض عن فقدان الشغل...

+القانون 23-54 بتغيير وتتميم القانون رقم 00-65 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض والقاضي بنقل تدبير المؤمنين لدى كنوبس إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حسب زعم الحكومة، استند هذا الإجراء على المادة 15 من القانون الإطار 09-21 بهدف تحسين حوكمة الحماية الاجتماعية...

ب- أرقام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

في سنة 2023 بلغ عدد المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذوي حقوقهم 7.777.501 منهم 3.343.926 مؤمنين رئيسيين. وبلغ عدد النساء المؤمن لهن مع الأزواج 1.282.440، أما الأطفال المؤمن لهم مع أحد الأبوين فبلغ عددهم 3.151.135.. وحسب تقارير الصندوق نفسه 44% من المنخرطين المأجورين لهم التغطية الصحية الإجبارية AMO أجورهم تساوي الحد الأدنى للأجور، وفقط 11% أجورهم تتعدى 6000 درهم. أما المتقاعدين وذوي حقوقهم 1.169.731 وهو التعويض الأكبر الذي تقدمه CNSS أغلبه موجه للمتقاعدين حد السن 453.453 والمتقاعدين الأحياء منهم 210.021 أما المعاشات فعددها 7.356 ، وتوزيعها يكون حسب القيمة وأغلبها معاشات بسيطة 19% معاشهم بين 500 درهم و 1000 وعددهم 130.57، ثم 35% عددهم 237.305 معاشهم بين 1000 درهم و 1500درهم، ثم 15% معاشهم بين 1500 و2000 درهم ثم 15% معاشهم بين 2000 درهم و3000درهم و6% بين 3000و 4000 درهم وأخيرا 6% معاشهم 4200 درهم وهو سقف المعاشات. بالنسبة للتغطية الصحية فبلغ عدد الذين تم تعويضهم 6.158.240 ملف مرض و404.488 تكفل أو التزام بتغطية مصاريف العلاجات، ويغطي الصندوق ما مجموعه من المصابين بالأمراض المزمنة 322.920 بمعدل 6 مستفيدين مقابل 2،3 دون أمراض مزمنة...

ج- قراءة في قوانين وأرقام نظام الحماية الاجتماعية:

على مستوى التشريعات والقوانين يلاحظ مجموعة من التراجعات كباقي التراجعات على مستوى القوانين الأخرى الحمائية والمدنية والوظيفة العمومية وغيرها، وكان واضحا هذا في إضعاف الحماية الدستورية لهذه الحقوق كالفصل 31 المتعلق بالتزامات الحكومة في الخدمات العمومية للصحة والتعليم والشغل والسكن والنقل والحريات النقابية والحقوق الديمقراطية...

على مستوى السياسات تستمر الدولة في التملص من مسؤولياتها عن توفير الخدمات الأساسية والضرورية في الصحة والتعليم، بل تعمل على خوصصتهما إذعانا للمانحين والمراكز المالية العالمية، وأيضا تقويضا للخدمات وتقليصا للتعويض عنها، مثلا فشل الحكومات المتعاقبة في برنامج رميد ستحاول حله على حساب المؤمنين في الكنوبس والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتقليص نسبة التعويض بإدماج حاملي بطاقات AMO تضامني وAMO الشامل وسيتم تعميم التقاعد على البالغين 65 سنة وليس لهم تقاعد، كما أن 98 % من مصاريف العلاجات توجه لمصحات القطاع الخاص وفي المقابل تتقشف الدولة على القطاع العمومي، بل إن الدولة بدأت ببيع عقارات وبنايات لقطاعي الصحة والتعليم كالمستشفيات الجامعية والأكاديمية والحيوية وتعيد اكتراءها دون أن تؤدي واجبات الكراء منذ 2019 ...

النهج الديمقراطي
الملف
■ العدد : 607
■ من 29 ماي الى 4 يونيو 2025
annahjad@gmail.com

السياسات العمومية وحدود الحماية الاجتماعية:

في نقد سياسات التغطية الصحية والدعم المباشر

ادريس عدة

منذ السنوات الأولى للاستقلال الشكلي، ونتيجة لتتالي الاختيارات الطبقية اللاشعبية لحماية مصالح الرأسمال الأجنبي، أخذت دائرة المفقرين تتسع بشكل مهول في بلادنا.

ففي مقابل تركيز الثروة في يد التحالف الطبقي الحاكم وكيل الرأسمال الأجنبي، توسعت الهوة الاجتماعية والمجالية بين مراكز حضرية تستفيد من سياسات تلميع الواجهات، على حساب المغرب العميق والمهمش. وكما تضاعف عدد المليارديرات في بلادنا على حساب شرائح واسعة من الكادحين والعمال، الذين زُج بهم في دوامة الفقر والجوع. ولم تسلم من هذه الآلة الجهنمية حتى الفئات الدنيا من الطبقات المتوسطة التي تضررت هي الأخرى بفعل انحسار أفق الترقي الاجتماعي، وضرب الخدمات العمومية بعد تسليعها، وعلى إثر موجات الغلاء التي اكتسحت القدرة الشرائية للمغاربة.

هكذا وأمام احتداد ما يمكن أن نطلق عليه سياسات «الفصل الطبقي» هذه، وانكشاف الطبيعة اللاشعبية واللاوطنية لهذه الاختيارات، تحت ضغط الهبات الشعبية على إيقاع حراك عشرين فبراير وحراك الريف وجرادة والنضالات العمالية، رغم القمع المباشر والتضييق، وأمام تحذيرات أسياده في الخارج وأجهزته البوليسية، اتجه النظام المخزني للالتفاف على ضحاياه، بالترويج لشعارات طنانة من قبيل النموذج التنموي الجديد والدولة الاجتماعية، وهرع لوضع آليات ترويج حلول وهمية من قبيل الحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي المباشر.

1. الحماية الاجتماعية: تمخض الجبل فولد مسخا

أ . شعارات للاستهلاك

في غياب بديل جذري شامل وطني وشعبي، وفي ظل اقتصاد تابع في خدمة البورجوازية الطفيلية وبقايا الإقطاع ورأس المال الأجنبي. تفتقت عبقرية المخزن عن إطلاق برنامج اجتماعي أطلقوا عليه ثورة اجتماعية غير مسبوقة، وتجسدت المعالم الكبرى لهذا البرنامج في مضامين القانون الإطار الصادر في 5 أبريل 2021، تحت شعار براق هو «استكمال بناء منظومة الحماية الاجتماعية في بلادنا»، حيث تعهدت الدولة في هذا القانون وما تلاه من نصوص منظمة، بما يلي:

. تعميم التغطية الصحية الشاملة أو التأمين الإجباري عن المرض، عبر توفير الرعاية الصحية لجميع المواطنين بما في ذلك الفئات الهشة ابتداءً من سنة 2022. ومن تم إضافة 22 مليون مواطن مستفيد جديد من التغطية الصحية، إلى حوالي 11 مليون يستفيدون من التغطية الصحية بصفتهم أجراء وذوي حقوق الأجراء، وبتكلفة مالية تُقدر بـ 14 مليار درهم.

. توفير التعويضات العائلية للأسر عن 7 ملايين طفل في سن التمدرس، ذلك بمتم سنة 2025 بكلفة إجمالية قدرها 20 مليار درهم.

. توسيع قاعدة المنخرطين في أنظمة التقاعد بتمكين 5 ملايين شخص من الساكنة النشيطة من الحق في معاش الشيخوخة بكلفة قدرها 16 مليار درهم.

. وأخيرا توفير التعويض عن فقدان الشغل (وليس التعويض عن البطالة) بغلاف مالي قيمته 1 مليار درهم.

وتعهدت الدولة بتوفير التغطية المالية لبرنامج الحماية الاجتماعية عبر آليتين هما: مساهمات فئات المهنيين والعمال المستقلين، التي سيتم إلحاقها بنظام التغطية الاجتماعية، وآلية «التضامن»، حيث تعهدت الدولة بتوفير 51 مليار درهم لهذه الغاية، من المخصصات الآتية من ميزانية الدولة، والعوائد الضريبية المخصصة لتمويل الحماية الاجتماعية، والموارد المتأتية من إصلاح نظام المقاصة، ومن الهبات والوصايا، وجميع الموارد التي يمكن رصدها لهذه الغاية بموجب نصوص تشريعية.

ب . الحصيلة على أرض الواقع

إلا أنه وبعد مرور خمس سنوات على انطلاق مسلسل الحماية الاجتماعية، ها نحن نسجل باعتراف تقارير رسمية للدولة، أن هناك 8 ملايين من العمال المستقلين والمهنيين لا يزالون خارج التغطية الصحية، وأن أكثر من مليون مواطن من المنتسبين سابقا لنظام راميد RAMED، لم يتم نقلهم إلى نظام التغطية الصحية الإجبارية» AMO تضامن». رغم مرور حوالي أربع سنوات على الموعد النهائي المحدد لإنهاء برنامج إدماج جميع المواطنين في نظام التغطية الصحية الإجبارية.

هذا بالإضافة لمئات الآلاف من الأجراء المحرومين من التصريح بهم لدى CNSS، الذين أضحوا عالقين بين نظام التغطية «التضامنية» ونظام التأمين الصحي الإجباري عن المرض AMO.

أضف إلى ذلك مئات الآلاف من الفلاحين الكادحين الذين فرض عليهم التنازل عن صفة فلاح، كي لا تطالبهم الدولة باشتراكات مالية، لا قبل لهم بها مقابل استفادة غير مضمونة من التغطية الصحية كما سنبين ذلك لاحقا.

وعليه يتضح أن أكثر من نصف الفئة المستهدفة ببرنامج التغطية الصحية (أي أكثر من 11 من أصل 22 مليون) غير مسجلين، وأن الأغلبية الساحقة ممن تم تسجيلهم في نظام التغطية الصحية الإجبارية، يتعذر، بل يستحيل عليهم في أغلب الأحيان، الولوج للعلاجات والخدمات الاستشفائية بسبب انهيار المنظومة الصحية العمومية في بلادنا، وهو ما يفسح المجال واسعا لهيمنة وتحكم لوبي المصحات والخدمات الطبية الخاصة، والتي تحولت لمراكز لإقصاء الفقراء، وحلب ما تبقى في جيوب الطبقة الاجتماعية المتوسطة بأساليب مافيوزية. هذا فضلا عن هزالة التعويضات التي يتيحها نظام التعاضد والتأمين عن المرض، للمواطنين المؤمَّنين لأسباب عدة منها اعتماده التعريفة الوطنية المتقادمة، كأساس لاحتساب التعويضات لاسترداد مصاريف العلاجات والاستشفاء.

ج ثلاث محاور من أصل أربعة تشكل مشروع الحماية الاجتماعية لا تزال حبرا على ورق

وأما باقي محاور برنامج الحماية الاجتماعية المتمثلة في: تمكين أسر 7 ملايين طفل في سن التمدرس من التعويضات العائلية، وتوسيع قاعدة المستفيدين من معاش الشيخوخة، بإضافة 5 ملايين مستفيد جديد والتعويض على فقدان الشغل، فإنها أوراش لم تر النور إلى يومنا هذا، اللهم إذا استثنينا الصيغة البئيسة المتبعة منذ سنة 2015 في التعويض عن فقدان الشغل حيث يستفيد أقل من 13 ألف عامل سنويا، عوض 30 ألف عامل كتعهد سابق على تبني برنامج الحماية الاجتماعية.

2. الدعم الاجتماعي المباشر، لا يصلح العطار ما أفسده المخزن

باشرت الجهات الحكومية المختصة، تنزيل مشروع الدعم الاجتماعي المباشر في إطار القانون رقم 58.23 الصادر في 4 دجنبر 2023 والمرسوم الصادر بتطبيقه، وكذا المرسوم الصادر لتحديد عتبة الاستفادة من نظام الدعم الاجتماعي المباشر. وهكذا شرعت في صرف الدعم للفئات المستهدفة منذ السنة الماضية 2024 ، حيث تدعي الدولة أن عدد الأسر المستفيدة بلغ أربعة ملايين أسرة، ما يناهز 12 مليون فرد، بمبلغ إجمالي قدره 25 مليار درهم، وذلك حسب تقديرات رسمية، حيث تم صرف مبلغ جزافي للأسر بقيمة 500 درهم كحد أدنى يصل أحيانا إلى 1200 درهم، حسب تركيبة الأسر، ويتعلق الأمر بالأسر التي تتوفر فيها شروط عامة هي: الإقامة في المغرب، التسجيل بالسجل الوطني للسكان والسجل الاجتماعي الموحد، والتوفر على تنقيط في السجل الموحد لا يتجاوز عتبة استحقاق الدعم الاجتماعي المباشر. كما يجب أن تتوفر في هذه الأسر شروط خاصة تتعلق بتركيبتها وبسن الأبناء وحالتهم الصحية. ويبدو من خلال الشروط والتعقيدات التي تطرحها الدولة أمام الفئات الهشة المستهدفة أن هناك نية واضحة لتقليص عدد المستفيدين، الذي تقلص قياسا على عدد من استفادوا من الدعم الخاص خلال أزمة كورونا، حيث بلغ عددهم آنذاك أكثر من 20 مليون مواطن، تم تصنيفهم في وضعية هشة، مما يطرح السؤال حول اختفاء أكثر من 8 ملايين فقير من حسابات الدولة، في ظرف 3 سنوات. كما تعتمد الدولة معايير مبالغا فيها وتنقيطا متغيرا يجعلها قادرة على التحكم في عدد المستفيدين ومن ثم في الغلاف المالي، بغض النظر عن حجم الطلب على الدعم الاجتماعي المباشر من طرف الفئات الشعبية المسحوقة، وهذا ما يعلي من الهاجس المالي وتوازنات صناديق التمويل على حساب الاعتبارات والشعارات الاجتماعية التي وجد من أجلها برنامج الدعم المباشر.

على سبيل الختم:

وهكذا نقف على صرامة الدولة وتحكمها وتقشفها في صرف الدعم الموجه للفقراء، في تمتيعهم بالحد الادنى من الحماية الاجتماعي، إلا أن هذه الصرامة وهذه الرغبة في التحكم سرعان ما تختفي عندما يتعلق الأمر بدعم البرامج الموجهة لأطراف التحالف الطبقي الحاكم، وأسياده من دول إمبريالية وبنوك ومؤسسات مالية دولية وحتى صهيونية.

وهنا لا بأس أن نستحضر ما قدمه المخزن عبر مخطط المغرب الأخضر من دعم سخي فاق 90 مليار درهم لحفنة من الملاكين الكبار، وهو نفس التوجه الذي سار عليه رديفه مخطط الجيل الأخضر، ناهيك عن الاستثمارات الضخمة في البنيات التحتية وفي تحلية مياه البحر وتوزيعها، وتوزيع أراضي الدولة الفلاحية وأراضي الجموع على حفنة من النافذين: التحالف والرأسمال الأجنبي. وهي الجهة نفسها التي تستحوذ على إمكانيات الدعم العمومي المباشر وغير المباشر والإعفاء الضريبي في إطار مخطط الصيد البحرية اليوتيس وما تلاه. كما تستحوذ على الدعم العمومي الموجه لتنفيذ برامج السكن الاجتماعي، وهي نفس البطانة المخزنية التي تستفيد من سياسات الدعم في إطار برنامج «إقلاع» وبرنامج «تسريع»، الذي استفادت وتستفيد منه الشركات العاملة في القطاع الصناعي. وكذا في قطاعات السياحة والإنشاء والتجهيز وغيرها من أوجه وقطاعات الريع.

وهكذا نكون أمام آليات للدعم الاجتماعي والحماية الاجتماعية موجهة للسواد الأعظم من المهمشين والكادحين، متعثرة بميزانيات متقشفة (تقوم فقط باعادة تدوير/recyclage قسم من ميزانية المقاصة التي انخفضت من 48 مليار درهم سنة 2012 إلى 16 مليار سنة 2025) وشروط إقصائية تجعل شعار الدعم الاجتماعي المقدم مجرد فقعة شعبوية للتمويه على جرائم التفقير والنهب. وفي مقابل ذلك تنفجر صنابير الريع مباشرة من المال العام، في شكل دعم مباشر وإعفاءات ضريبية واستثمارات في البنيات الطرقية والميناءية والمطارات والأراضي الفلاحية التي تتم تعبئتها لفائدة الرأسمال التبعي المحلي وسيده العابر للقارات. الأمر الذي يدفعنا لليقين بأن ما يجري تحت مسميات الدولة الاجتماعية والدعم الاجتماعي المباشر والحماية الاجتماعية، ما هو إلا ذر للرماد في العيون، ومناورة مفضوحة، لتلطيف حدة التناقض المؤدي إلى احتداد الصراع الطبقي.

فنظام للحماية الاجتماعية والدعم الاجتماعي والتمكين لفائدة الفئات الهشة من الكادحين، لن تقوم له قائمة في ظل نظام الافتراس الطبقي القائم في بلادنا على الريع والفساد المحروسين بأدوات الاضطهاد والتحكم السياسي المخزني العنيفة منها والأيديولوجية. وفي مقابل ذلك

يبدو من البديهي أن الحماية الاجتماعية، بما هي تكريم للإنسان المغربي، وإحدى أدوات تحريره من قبضة السوق واستغلال، لن تتأتى إلا في ظل نظام وطني ديمقراطي شعبي، يؤسس للتحول نحو الاشتراكية، ثم نحو مجتمع ينتفي فيه استغلال الإنسان للإنسان، ويمتلك فيه الشعب المغربي ناصية القرار السياسي والاقتصادي الوطني، ويمكنه من بسط سلطته على كامل ثرواته، ومقدرات نهوضه وتحرره.

ادريس عدة القنيطرة في 27 ماي 2025

تفاقم العطالة، أي دور لتغول الرأسمال وتواطئ المخزن؟

يعتبر موضوع العطالة أو بتدقيق أكثر «البطالة» من أهم القضايا الشائعة والشائكة منذ ظهور المجتمعات الطبقية وعبر كل مراحلها، حيث التداول فيها كان يتوجه أساسا إلى تحليل الواقع مع الاكتفاء بالأسباب المؤدية إليها دون الخوض أو التقدم في معالجة هذا الفيروس اللعين والخطير على الإنسانية. وقبل الإحاطة بالتشخيص والدوافع واقتراح ما يمكن القيام به لتجنب ويلات العطالة وتداعياتها لابد من تحديد المدخل النظري الذي اعتمدته في التحليل:

يوسف أحا

المدخل النظري:

الاعتماد على المدخل النظري في قضايا مجتمعية من ضمنها العطالة ليس للترف الفوقي أو من أجل التفوق الفكري وإنما لفهم الأمر بشكله العميق للمواجهة العلمية والدقيقة للأطروحات الدخيلة والمثالية المجردة من التفسيرات الموضوعية. وبالتالي فالنظرية النقدية العلمية وبالأخص الماركسية اعتبرت أن العطالة مرتبطة بتطورات الصراع الطبقي والتناقض بين العمل من جهة والرأس مال ووسائل الإنتاج من جهة أخرى. فكلما تقدمت الثانية سيتم الإجهاز على الأولى حتما لتخلف وراءها «جيش العمل الاحتياطي» حسب ماركس، هذا طبعا في المجتمع الرأسمالي وطبيعة نمط الانتاج، مما يؤكد أن العطالة هي عدم وجود عمل من الأصل والبطالة تعبر عن مؤشرات لتحولات اقتصادية وسياسية كلتاهما ملازمتان للنظام الرأسمالي المتوحش همه الربح السريع ولو على جثث الإنسان.

العطالة من تمظهرات التغول الرأسمالي:

قد يدعي البعض من حاملي الايديولوجية البورجوازية أن ما يقع الآن في العالم من تقلبات في السوق الرأسمالي مرتبط بالمجهودات والسياسات المنهجة المتفاوتة بين الدول، والمحدد هو القوة والتقدم التكنولوجي والإعلامي والعسكري والأمني وحتى الاجتماعي، لكن الجواب الصريح هو أن البطالة تنخر أجسام الشعوب بجميع الدول الرأسمالية في المركز سواء بأمريكا أو أوروبا و شعوب الدول التبعية الأكثر تضررا منها (سنركز على النموذج المغربي لاحقا) .استثناء رسمت الدول الرأسمالية خططا ونفذتها لتلطيف وتحسين المستوى المعيشي لشعوبها على حساب الشعوب الضعيفة عبر نهب الثروات وترحيلها، ثم استنزاف أراضيها وخيراتها لينعم المواطنون والمواطنات بالدول الرأسمالية بالرفاه الاجتماعي المؤقت (التعويض عن البطالة، الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية.....) لتجنب الهبات الاجتماعية بتلك الدول خاصة في لحظة الأزمات المتوالية للرأسمالية العالمية مما يجبرها على البحث الدائم عن تصريف أزماتها وهو الدافع الأقوى لإشعال فتيل الحروب العسكرية والتجارية والإعلامية لضمان استقرار الأنظمة الرأسمالية وإغراق العالم في تناقضات بين الأقوى والأضعف.

هدا سيضعنا أمام محك بين أن العطالة ليست مجرد كلمة عابرة أو البطالة لا يمكن اعتبارها مرحلة قد تمر لكن من المؤكد أن الجشع الرأسمالي لن يقف عند هذا الحد مقابل البحث عن جميع الوسائل لتجاوز الأزمات، وهنا ستستعمل التقدم والتطور التكنولوجي كرهان أكبر واحتكاره بكل الأساليب للسيطرة على العمل أولا مع محاولات إضعاف الدور الأساسي للطبقة العاملة المنتجة للثروة دون الاكثرات بمصيرها نحو المجهول وجعلها عرضة لمصير العطالة والبطالة مع تطوير وسائل الإنتاج بهدف التسريع في الأرباح مما سيعمق من أزمة الرأسمالية اقتصاديا وصناعيا مع تراجع الجانب المالي مستقبلا.(أزمة 2008دليل واضح)

إن الرأسمالية تشق طريقها لجعل البلدان التبعية معملا لصناعتها هروبا من القيود الجمركية والأجر العالي لليد العاملة عبر شركات عابرة للقارات ومتعددة الاستيطان عن طريق الاستحواذ على الأراضي واستقطاب أعداد هائلة من الطبقة العاملة بأجور باهظة سيضعها في تناقض مع مصير العمال والعاملات والساكنة النشيطة في عقر دارها ومن هنا ستستمر معاناة الطبقة العاملة من البطالة في دول المركز الرأسمالي والهشاشة والفقر والبطالة المفروضة بباقي دول المعمور.

ما يمكن استنتاجه أن تفاقم وتعمق أزمة النظام الرأسمالي سيزيد من إضعاف قيمة العمل والتخلي عنه، مما سيؤدي إلى تزايد أفواج هائلة من العاطلين عن العمل والباحثين عنه لسد رمق العيش.

الدولة المخزنية بالمغرب متواطئة بكل الأشكال خدمة لمصالح الرأسمال العالمي:

النظام المخزني بالمغرب مبني على الريع والاحتكار في سياسته الاقتصادية بتزكية من الاستبداد والزحف على الحياة الاجتماعية في طياتها حرمان الشعب المغربي من الشغل القار مع تسييد الهشاشة والتفقير الممنهج، هذا يعكس حجم الزحف المباشر على الخدمات الحيوية بالبلاد والقضاء عليها عن طريق سياسات تصفوية، منها ضرب صناديق التقاعد وأنظمته مما سيعجل بإفراغات فورية في سلك الوظيفة العمومية وتكريس التوظيف بالعقدة في عدة مجالات أبرزها التعليم ، مفتوحة مستقبلا على باقي القطاعات العمومية مع تسقيف سن الولوج إليها (30سنة بالتعليم مثلا) وعودة الخدمة العسكرية للواجهة في تحدي صارخ للإرادات الشابة على وجه الخصوص في حرية الاختيار لمستقبلها وأهدافها بعيدا عن التكالب المخزني على مصيرها المؤدي حتما إلى البطالة.

إذا كانت الدولة المغربية تخرج أفواجا من المعطلين سنويا (21 فالمئة لسنة 2024 حسب مصادر رسمية) فهي تستجيب في نفس الآن مع أهداف الرأسمالية الغربية أو الرأسمالية المحلية بتوسيع قاعدة البطالة في صفوف العمال والعاملات عن طريق الطرد التعسفي المباشر (سيكوميك، عمال النظافة والحراسة بمختلف الشركات، المكاتب النقابية بعدد من الوحدات الإنتاجية الصناعية والفلاحية....) ، وما يؤكد التواطؤ المخزني في ارتفاع معدل البطالة بالبلاد هو الهروب نحو الأمام عن طريق مشاريع تنموية تفتقد لأدنى حد من المحاسبة والمساءلة منذ بداية التسعينات (برامج تأهيل الشباب، التنمية البشرية، برنامجي انطلاقة وفرصة....) مقابل بروز جيوش المعطلين حاملي الشواهد والسواعد في مختلف المجالات، الهدف الأساسي من تلك المشاريع شراء الذمم والسلم الاجتماعي الذي نجح النظام المخزني في مناورته في مرات عديدة وأخفق فيها في لحظات النهوض الجماهيري إبان حركة 20فبراير، حراك الريف وما تلاه من فترات المد الشعبي.

ما العمل في ظل التواطؤ المخزني والتغول الرأسمالي:

لكل إشكالية موضوعية جواب او أجوبة مبنية على التحليلات المقدمة سابقا، ولتعبيد الطريق نحو المفيد، من غير المقبول فصل مناهضة البطالة والتصدي لكل السياسات الناتجة عنها بالمواجهة المباشرة للرأسمالية الأجنبية والمحلية كفعل يستلزم التجنيد النضالي والتملك بسلاح الفكر المعادي المقاوم للرأسمالية المتوحشة عدوة الشعوب وأحرار العالم من قبضتها الحديدية.

والدرس يكتمل في الخطوات اللازمة:

-ضمان الدعم المطلق سياسيا وحقوقيا ونقابيا لنضالات المعطلين وضمها إلى معمان الصراع الطبقي بالبلاد، حيث الملاحظ تزايد الاعتصامات المطالبة بالحق في الشغل القار أو العودة إلى العمل وصلت إلى حدود إضرابات طعامية بنفحة الاستشهاد واعتقالات ومتابعات صورية (نضالات المعطلين بتاونات والقرية مثالين للذكر وليس للحصر) في ظل تآمر مخزني وضعف قوى النضال.

-جعل النضال ضد البطالة شأنا شعبيا تتبناه كل فئات الشعب المغربي مع الضغط بكل الإمكانيات لوضع حد لكافة الأشكال الريعية: فضح الموظفين الأشباح، الاعتماد على العمل والكفاءة المهنية بدل الزبونية، تحصين النضالات العمالية من الاختراق مع تعزيز التضامن العمالي....

-مواصلة النضال للتصدي للمشاريع الرامية إلى توسيع قاعدة البطالة وإسقاط جميع الأنظمة التخريبية.

-توحيد المعارك العمالية الموجهة ضد التسريح والطرد وربطها ميدانيا بنضالات المعطلين انطلاقا من الهدف المشترك ووحدة المصير.

انقلاب في الموقف الغربي حيال (إسرائيل) وشيوخ العربان مستمرون في التواطؤ وخذلان غزة

عليان عليان (*)

التطورات الجديدة والمتلاحقة التي تشهدها العواصم الغربية هذه الأيام، ضد حرب الإبادة والتجويع الصهيونية في قطاع غزة ، تشكل انقلاباً تدريجياً على نهجها السابق ،عندما هبت لدعم العدو الصهيوني بعد معركة طوفان الأقصى ، في ملحمة السابع من أكتوبر التاريخية 2023 ،وعندما اعتبرت الحرب العدوانية على مدى 19 شهراً حرباً مشروعة في إطار الدفاع عن النفس ، لدرجة أنها وقفت موقفاً مناهضا من محكمة العدل الدولية ، التي عقدت ثلاث جولات للبت في قضية ارتكاب قوات الاحتلال جرائم حرب وإبادة جماعية في قطاع غزة.

واللافت للنظر أن معظم أطراف النظام العربي الرسمي تشيح بوجهها عن الأهل في قطاع غزة ، وتكتفي بعقد القمم التي تكتفي بالمطالبات والتنديد والمناشدات، دون أن تستخدم أوراق الضغط التي بيديها ، مثل وقف التطبيع والمعاهدات مع الكيان الصهيوني ، بوصفها أضعف الأيمان ، وذلك بحكم تبعيتها لدول الغرب الرأسمالي ، ما دفع بعض المراقبين للتساؤل : لماذا تمارس الدول العربية تبعيتها على الدوام لدول الغرب ضد شعوبها وضد قطاع غزة ولا تمارس تبعيتها للدول الغربية في موقفها الراهن ضد حرب الإبادة والتجويع ، بأن تقوم بفتح المعابر عنوة لإيصال المساعدات إلى قطاع غزة ، وأن تهدد بإلغاء المعاهدات مع الكيان الصهيوني.

واللافت للنظر أيضاً أن دولة وعد بلفور بقيادة حزب العمال وفرنسا ماكرون اللتان هبتا لدعم الكيان بكل السبل ، نراهما يتخذان مواقف صارمة نسبياً مع الكيان ، بينما لا تجرؤ دولة عربية واحدة على إلغاء المعاهدة معها ، أو حتى استدعاء السفير الصهيوني لتقديم احتجاج بشأن تجويع القطاع.

انقلاب في الموقف الأوروبي

بدايةً لا بد أن نشير إلى أن معظم الدول الغربية ، وفرت كل سبل الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي للكيان الصهيوني ، منذ نشوئه الغاصب عام 1948 ، وأنها حريصة على بقاء الكيان الصهيوني قويا ومتفوقاً عسكريا على دول المنطقة ، وإن خلافها ليس مع (إسرائيل) بل مع نهج نتنياهو الذي يقود الكيان إلى عزلة كبيرة وغير مسبوقة ، ويعطي الأولوية لبقاء حكومته على حساب مصالح وأمن (إسرائيل) نفسها ، وعلى حساب المصالح الأوروبية في المنطقة .

لقد تمثلت هذه التطورات الدراماتيكية الصادرة عن مختلف الحكومات الغربية حتى اللحظة بما يلي :

1- إصدار قادة أيسلندا وأيرلندا ولوكسمبورغ ومالطا وسلوفينيا وإسبانيا والنرويج بياناً مشتركاً بتاريخ 5-16 2025 جاء فيه إنهم «لن يصمتوا أمام الكارثة الإنسانية التي يسببها الإنسان والتي تحدث أمام أعيننا في غزة / دعوة حكومة (إسرائيل) إلى عكس سياستها الحالية على الفور ، والامتناع عن القيام بالمزيد من العمليات العسكرية، وإلغاء الحصار تماما وضمان توزيع المساعدات الإنسانية بشكل سريع وبدون معوقات في جميع أنحاء قطاع غزة من جانب الجهات الفاعلة الإنسانية الدولية بعد مصرع 50 ألف رجل وامرأة وطفل واحتمال أن يموت الكثير من الناس جوعا في الأيام والأسابيع القادمة إذا لم يتم اتخاذ إجراءات فورية/ إدانة التصعيد الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية وإدانة عنف المستوطنين، وتوسيع المستوطنات غير القانونية وتكثيف العمليات العسكرية الإسرائيلية».

2- تهديد قادة فرنسا وبريطانيا وكندا الاثنين 2025-5-19 في بيان مشترك باتخاذ إجراءات ضد إسرائيل إذا لم توقف حرب الإبادة الجماعية التي تشنها على قطاع غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 / مطالبة هذه الدول (إسرائيل) بوقف عملياتها العسكرية في غزة والسماح الفوري بدخول المساعدات.

3- إعلان مسؤولة السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي كايا كالاس، بتاريخ 5-20 25أن اتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي و(إسرائيل) ستخضع للمراجعة، في ظل الوضع «الكارثي» في قطاع غزة ، مشيرة إلى ، «أغلبية قوية» من وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي المجتمعين في بروكسل يؤيدون مثل هذه المراجعة لاتفاقية الشراكة بين التكتل وإسرائيل في ضوء الأحداث في القطاع

العقوبات تشق طريقها نحو التطبيق الفعلي

ولم تكتف الدول الغربية الموقعة على البيانات سالفة الذكر ، بتهديد الكيان باتخاذ إجراءات عقابية بل لجأت فعلاً إلى تطبيق العقوبات في سياق تدريجي ، فالحكومة البريطانية أعلنت تعليق محادثات اتفاق التجارة الحرة مع (إسرائيل) وفرض عقوبات جديدة على مستوطنين في الضفة الغربية ، كما أكد وزير الخارجية البريطاني، أن بلاده قررت تعليق مبيعات الأسلحة لتل أبيب والتي قد تستخدم في العمليات العسكرية في غزة، معتبرًا أن منع دخول المساعدات يُعد انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي ، هذا كله ناهيك عن استدعاء الخارجية البريطانية للسفير الإسرائيلي لإيصال رسالة احتجاج بشأن حرب الإبادة الجماعية ونهج تجويع أبناء الشعب الفلسطيني في قطاع غزة .

وها هو رئيس وزراء اسبانيا «بيدرو سانشيز « يعلن بأن بلاده قطعت العلاقات التجارية مع (إسرائيل) لأنها دولة إبادة جماعية ، وأنها ألغت نهائيا تصدير الأسلحة لها، ناهيك أن خطابه في قمة بغداد العربية كان متقدماً بكثير على كلمات العديد من الحكام العرب ، وعلى مخرجات القمة المذكورة ، أما إيرلندا فموقفها معروف بمعاداتها للكيان ودعمها للحقوق الفلسطينية ومقاطعتها للمنتجات الإسرائيلية.

كما أن الإتحاد الأوروبي بات على وشك إلغاء اتفاقية الشراكة الموقعة مع (إسرائيل) بعد توفر أغلبية النصاب اللازمة لإلغاء الاتفاقية ، احتجاجاً على حرب الإبادة والتجويع ، لا سيما وأن الاتفاقية الموقعة مع الكيان الصهيوني عام 2000 ، تنطوي على مادة تربط استمرار الاتفاقية بالتزام (إسرائيل) بحقوق الإنسان.

وكانت اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و (إسرائيل) قد دخلت حيز التنفيذ في يونيو/ حزيران 2000، وهي تمنح إسرائيل العديد من الامتيازات في سوق الاتحاد الأوروبي حيث بلغ حجم التجارة بينهما 46.8 مليار يورو في عام 2022، مما يجعل الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري ل (إسرائيل).

غضب أمريكي

هذا كله ناهيك عن الموقف الأمريكي الساخط من نهج نتنياهو الذي لا يراعي المصالح الأمريكية في المنطقة رغم الدعم العسكري والاقتصادي الهائل للكيان الصهيوني ، حيث قام نائب الرئيس فانس بإلغاء زيارته لتل أبيب ،كما أكد مسؤولان في البيت الأبيض لموقع «أكسيوس» أن الرئيس دونالد ترامب يشعر بالإحباط من الحرب الدائرة في غزة لا سيما وأن ترامب منحه الوقت الكافي لتحقيق أهداف الحرب لكنه أخفق في ذلك ، وعبر عن انزعاجه من صور معاناة الأطفال الفلسطينيين، وطلب من مساعديه إبلاغ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو رغبته في إنهاء الأمر.

كما جرى تسريب أخبار أن الرئيس غاضب من نتنياهو ، لأنه شن العملية العسكرية الجديدة تحت مسمى « عربات جدعون» دون استشارة الإدارة الأمريكية ولأن نتنياهو يخطط لضرب المنشآت النووية الإيرانية لإفشال المفاوضات الأمريكية الإيرانية بشأن البرنامج النووي الإيراني .

لماذا هذا الانقلاب في موقف الدول الغربية؟

والسؤال هنا لماذا هذا التحول المتأخر في موقف الدول الأوروبية حيال جرائم الإبادة الجماعية وحرب التجويع بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ؟

في التقدير الموضوعي أن هذا الانقلاب يعود لمجموعة عوامل أبرزها :

1. المظاهرات الهائلة في العواصم والمدن الغربية التي لم تتوقف منذ بدء العدوان الصهيو أمريكي الأطلسي على قطاع غزة على مدى (19) شهراً ، التي طالبت بوقف العدوان على غزة ووقف تصدير الأسلحة للكيان الصهيوني ، واتخاذ إجراءات عملية ضد الكيان الصهيوني لوقف حرب الإبادة ، ما شكل ضغطاً على صانع القرار في هذه الدول لأن يتخذ إجراءات عقابية ضد الكيان .

2- أن كافة المنظمات الأممية ومنظمات حقوق الانسان (الأونروا ، برنامج الغذاء العالمي ، منظمة الصحة العالمية ، مجلس حقوق الإنسان ، منظمة العفو الدولية ، هيومان رايتس ووتش والمقرر الخاص للأمم المتحدة فرانشيسكا ألبانيز بشأن حقوق الإنسان في فلسطين ، محكمة العدل الدولية وغيرها) رفعت صوتها عاليا بضرورة وقف حرب الإبادة الجماعية التي أدت إلى ارتقاء ما يزيد عن 174 ألف شهيد ومصاب ، وبضرورة حرب التجويع التي تنقل بالصوت والصورة ما أجبر الدول الغربية عن إجراء استدارة في موقفها حتى لا تتهم بالمشاركة في حرب الإبادة والتجويع في القطاع ، ودعم الاستيطان في الضفة الغربية.

3- لأن الدول الغربية وخاصةً بريطانيا وفرنسا وكندا ، و وفق حسابات استراتيجية وسياسية باتت تشعر بأن استمرار حرب الإبادة والتجويع في قطاع غزة ، قد تفضي في تداعياتها إلى نشوب حرب إقليمية ، تضرب في الصميم مصالحها في المنطقة ،لا سيما وأن نموذج اليمن بات واضحا أمام أعين هذه الدول، الذي أجبر الإدارة الأمريكية على توقيع وقف إطلاق نار متبادل في منطقة البحر الأحمر، دون اشتراط وقف اليمن للضربات الصاروخية للكيان الصهيوني. تحولا واضحاً في مسار التعاطي الغربي مع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

وأخيراً فإن صمود المقاومة وانتصاراتها في الميدان ، والتطورات سالفة الذكر تعزل الكيان الصهيوني دوليا ، كما أن تصريحات قادة سياسيين وعسكريين صهاينة مثل تصريح رئيس الحزب الديمقراطي الإسرائيلي يائير غولان ، ورئيس الوزراء الأسبق «يهودا أولمرت» ووزير الحرب الأسبق «موشيه يعلون» ، التي وصفت حرب نتنيًاهو على القطاع غير أخلاقية لأنها حرب ضد المدنيين وتعكس هواية قتل أطفال غزة والاحتفال بقتلهم ، وأن قتل الفلسطينيين «أيديولوجية قومية وفاشية ، وأن (إسرائيل) تتجه لأن تصبح دولة منبوذة بين الأمم ناهيك عن الدعوات المتزايدة من قادة المعارضة، بضرورة إنجاز عصيان مدني لإسقاط حكومة الائتلاف اليميني المتطرف ، كلها تساهم في عزل الكيان الصهيوني، وتخدم وقف العدوان على قطاع غزة .

عن بوابة الهدف: 21 ماي 2025

(*) كاتب ومحلل سياسي من فلسطين

لماذا عجزت الدولة عن التدخل لحماية القدرة الشرائية للجماهير الكادحة؟

كريم لحسن

ما يزال المغرب يتموقع ضمن الحلقة المفرغة للتنمية التي تنتج التخلف والفقر، لأن مسببات هذا التخلف لم يتم القفز عليها أو تجاوزها ولأن كل المخططات التي صممت من أجل التنمية لم تستطع القضاء على عوائق التخلف وتحقيق التنمية، وبالتالي ما يزال يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، لأنه يعتمد على خطة التقويم الهيكلي ويعمل على تطبيق برامجها للحصول على تصنيف ينال من خلاله صفة مقبول من طرف المؤسسات الامبريالية المالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)؛ وبهذه الشهادة يوقع المغرب شهادة الضعف على وضعيته وشهادة فقر الحالة السياسية، الأمر الذي يجعله خاضعا وبشكل مطلق للتبعية الاقتصادية والسياسية للرأسمال الدولي الامبريالي، وفاقدا للقرارات السياسية والاقتصادية، فالبرامج المفروضة والمطبقة تحد من قدرة الدولة على اتخاذ قرارات مستقلة على هذه المستويات لأن المرحلة التي وصلت إليها الدولة في الوقت الراهن تمت ضمن بنية اقتصادية متأزمة بنيويا وتبعية متمرحلة تعرضت خلالها الدولة لإصلاحات كبيرة لهيكل الدولة الاقتصادي انتهت بتفكيك البنى الأساسية للاقتصاد في إطار عملية خصخصة كبيرة، وبالتالي تم تقليص دور الدولة وتفكيك وظائفها عن طريق تحويلها إلى القطاع الخاص لصالح فئة محصورة وصغيرة تستحوذ على الاقتصاد وتسيطر على مفاصل الدولة سياسيا، وأصبحت تقود خطا سياسيا يعمل على تطبيق البرامج النيوليبيرالية التي هيمنت على الدولة بعدما شيدت سلطتها السياسية والاقتصادية والتشريعية.

وبوصول الدولة إلى هذه المرحلة، أصبحت تمثل آلية تنظيمية في يد الطبقة الريعية التي تملك المال والاستثمارات، وتتحكم أيضا في السياسة وتوجيهها لفائدة الرأسمال الريعي. هذه المرحلة تتسم بعجز الدولة في التدخل إلا فيما يخدم هذه الطبقة المستفيدة، ولهذه الأسباب وغيرها نطرح الإجابات عن السؤال المركزي لماذا لم تتدخل الدولة والحكومة لحل العديد من القضايا المطروحة المتعلقة بالسياسة الاقتصادية من قبيل الغلاء وارتفاع الأسعار المتواصل للمواد المرتبطة بالحياة الاجتماعية والمعيشية، حيث أصبح المواطن غير قادر على دفع تكاليفها كالسكن والتعليم والصحة، وغير قادر أيضا على الادخار والاستهلاك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية بشكل تصاعدي. وأمام هذه الإشكالات لم تقدم الدولة إلا أجوبة مغلوطة تهدف بواسطتها إلى التمويه وخداع الشعب لأن ما وصلت إليه الدولة مرتبط بالتضخم وتقلب الأسواق العالمية للمواد الغذائية وتقلب أسواق الطاقة إضافة إلى النزاعات والحروب الدولية والظروف المناخية المتقلبة أيضا.

إلا أن حقيقة الأمر هو أن الدولة تنازلت عن وظائفها بتفويت القطاعات الحيوية العامة لفائدة الاستثمار المحلي والدولي، وبهذه السياسة عمدت على تخفيض الإنفاق على هذه المجالات المذكورة وتصفية صندوق الموازنة وتقليص ميزانية الاستثمار في القطاعات الخدماتية، وأيضا في ميزانية الاستثمار المتعلقة بالبنى التحتية للدولة (الطرقات، التعليم، الصحة...) نتيجة تخفيض ميزانية الدولة العامة ونتيجة نقص الموارد المالية، ويضاف إلى هذا أن البرامج الإصلاحية الاقتصادية المشروطة ترافقها برامج إصلاحات تهم القوانين التشريعية والإدارية التي تتكيف مع مرحلة التحولات

الاقتصادية والسياسية التي تفرض على الدولة التراجع وعدم التدخل لكونها أحد تجليات النيوليبيرالية التي تقوم على حرية السوق باعتبار حرية الأسواق قادرة على تنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل أنجع من الحكومة- الدولة- وأن آليات السوق تحقق توزيع المواد وتحديد وضبط الأسعار. إن اقتلاع الدولة من المجال الاقتصادي بتقليص مهامها تقتضي تغيير الأشكال السياسية والتنظيمية في بنية الدولة حيث أصبحت تتمظهر كقوة مادية تنظم هيمنة الألغارشيا على الاقتصاد من جهة، وتنظم العلاقة في المجتمع بقوة القانون والسلطة والقمع من جهة أخرى، وبالتالي تعمل على توفير المناخ الإيجابي لهذه العلاقة الاقتصادية، أي سيطرة الرأسمال المالي على الدولة ولتفادي الأزمات السياسية والاضطرابات الاجتماعية لأن تطبيق سياسة النيوليبيرالية مرتبط بتقليص مستوى الديمقراطية انسجاما مع توصيات النيوليبيرالية التي تهدف إلى تحقيق الانسجام السياسي وإضعاف القوى الرافضة لهذه البرامج والتي تتبنى برامج اجتماعية بديلة لصالح الجماهير الشعبية، مما يعني أن ديمقراطية السوق ليست ديمقراطية على الإطلاق وماهي إلا قناع لديكتاتورية البورجوازية على سائر الطبقات الاجتماعية الأخرى، وتتحجج الدولة على أن البرامج المطبقة تتضمن وتراعي ماهو اجتماعي. لضمان استمرار هذه البرامج فرضت الدولة قوانين جديدة تتمثل في وضع قيود تحد من حرية التعبير وتقمع الأصوات المعارضة والاحتجاجات المطالبة بحقوقها الأساسية، وهذا مرتبط أساسا بالخط السياسي الجديد للدولة الذي أثر بشكل كبير على المشهد السياسي العام المتعلق بالبنيات السياسية من أحزاب ونقابات وإعلام ومجتمع مدني، لأن الخط السياسي للدولة يخضع للخط الاقتصادي الذي يوجهه والذي يشكل أهداف النيوليبيرالية التي تعتمد على آلية الأسواق في تحديد الأسعار وضبطها وتخفيض الضرائب على الشركات والرأسمال الاستثماري، وتدفع المواطنين إلى التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فشل السوق في توفير السلع والمواد والخدمات من صحة وتعليم، حيث يتميز الوضع الراهن بانفجار عام في تكاليف المعيشة والسكن والصحة والتعليم، وأصبح المواطن غير قادر على مسايرة الحياة اليومية والواقع الحقيقي وبين ما تدعيه الدولة عبر إعلامها من تعتيم وتضليل وهو غير قابل للتصديق إذ يعم ذهول عام للجماهير الشعبية أمام الفوضى وتحول كبير في الحياة اليومية وبالتالي انكشفت خديعة الدولة وتحايلها أمام الجماهير الشعبية ومعها سائر الطبقات الأخرى لما كانت تروجه الدولة من برامج وبدائل تعمل على ضبط المال العام وتوزيع الثروة مبررا لتصفية صندوق الموازنة(المقاصة) الذي كان يدعم المواد الأساسية، وخصخصة القطاعات الحيوية العامة تحت شعارات زائفة، ومنها برامج الدعم المباشر وبرامج الحماية الاجتماعية في إطار الشعار العريض الذي ساد قبل التنفيذ الشامل للبرامج النيوليبيرالية (الدولة الاجتماعية) الذي تبين في نهاية المطاف أنه مجرد خرافة كان الغرض منه تحقيق الأهداف الكبرى للنيوليبيرالية فقط حيث نسبة الدعم المباشر لم يشمل جميع المواطنين الذين يصنفون ضمن عتبة الفقر ولم يراعي نسبة الفقر والتفقير التي تكرست وتعمقت بسبب هذه البرامج مثل ارتفاع نسبة البطالة نتيجة الركود الاقتصادي والتضخم والاحتكارات بسبب هيمنة الشركات الكبرى على الأسواق، وكل هذه المعطيات تظافرت وانعكست آثارها على الحياة اليومية للجماهير الشعبية. وفي الجانب الآخر المتعلق بالدعم غير المباشر الذي شمل الرعاية الصحية والذي يصب في تشجيع القطاع الخاص للاستثمار، في هذا القطاع الذي أصبح سلعة إلى جانب التعليم وفي مجال السكن عمدت الدولة إلى تقديم دعم من أجل الحفاظ على النشاط العقاري الذي يشكل أحد أعمدة الريع المالي وفي علاقته بأرباب الأبناك والأسواق المالية والبورصات لم يحقق الأهداف المتعلقة بتخفيض أسعار السكن ولم يقض على السكن العشوائي بقدر ما كان لفائدة الاستثمارات المالية الريعية. نفس الأمر بالنسبة لدعم شركات توريد بعض المنتوجات الغذائية كاللحوم مثلا، لم تسجل انخفاضا على مستوى أسواق هذه المواد وهذا يعني أن الآليات القانونية المتعلقة بالشفافية والمنافسة المراقبة والمحاسبة مجرد آليات شكلية لأن طبيعة الرأسمال الامبريالي المالي المتوحش غايته مراكمة الأرباح على حساب الطبقات الشعبية التي تكتوي بنار هذه السياسات التي تنتج الفقر والتخلف.

وبشكل عام، فإن المرحلة الراهنة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ينم عن إفلاس شامل للدولة ويعبر أيضا عن عجز الدولة التام أمام هذه الوضعية لأنها أصبحت أداة طيعة في مخالب الرأسمال المتوحش.

في ضرورة ربط نضال الحركة الطلابية بمعركة الحقوق والحريات

ادم روبي

تعيش الحركة الطلابية المغربية اليوم مخاضًا نضاليًا صعبًا بين مطرقة القمع ومنع الأنشطة وسندان الاستلاب والتطبيع الأكاديمي. مؤخرًا، شهدت كلية الآداب بالرباط حدثًا يكشف حجم التحديات التي يواجهها العمل الطلابي المنظم: الملتقى الطلابي الشبابي لمناهضة التطبيع ودعم المقاومة الفلسطينية، الذي تعرض لمحاولات منع وتضييق لم تثنِ المنظمين عن المضي قدمًا.

جاء هذا الملتقى بتنظيم من فصيل طلبة اليسار التقدمي وبمشاركة فعاليات شبابية وطلابية متنوعة، منها أطاك المغرب، حركة BDS، القاعديون التقدميون، شبيبة اليسار الديمقراطي، حركة الشبيبة الديمقراطية التقدمية، شبيبة النهج الديمقراطي العمالي، اتحاد شباب التعليم، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، ومنتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب. يُظهر هذا التنوع مدى انخراط الطيف الشبابي والطلابي في مناهضة التطبيع وتعزيز القضية الفلسطينية.

هذه المبادرة ليست مجرد حدث عابر، بل هي بداية لتطوير سبل التنسيق المستقبلي من أجل إعادة بناء نقابة الطلاب. إنها خطوة وحدوية من فصيل طلبة اليسار التقدمي ورفاقهم في فصيل الطلبة القاعديين التقدميين وتنظيمات شبيبية أخرى، تؤكد أن النضال الطلابي في المغرب لم يفقد بوصلته، بل يمضي قدمًا في مواجهة التطبيع والقمع، وسيكون لهذه المبادرة ما بعدها في تعزيز الحركة الطلابية:

لتعود إلى مقدمة النضال الديمقراطي والشعبي.

لإعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب على أرضية مبادئه الأربعة.

لفرز توجه ديمقراطي يبادر إلى حوار واسع لتطوير هذه التجربة ومثيلاتها دفاعًا عن استقلالية الجامعة والمطالب المشروعة لكل الطلاب.

تسعى مثل هذه المبادرات إلى الحفاظ على روح النضال داخل الجامعة المغربية، وإلى تعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني في مواجهة التطبيع الأكاديمي. وبينما نرى بعض الأصوات تنتقد هذه الأنشطة من باب "عدم القدرة على انتزاع القاعات"، فإن جوهر النضال يتجاوز هذه التفاصيل ليركز على قدرة الحركة الطلابية على خلق ديناميكية وحدوية تواجه التحديات المحيطة.

إن تحميل المناضلين مسؤولية المنع بدلاً من مساءلة المنظومة القمعية يعكس فهمًا مغلوطًا لمعنى النضال. هل النضال هو مجرد تعليق لافتة؟ أم هو عملية تراكمية تتطلب الإرادة والعمل الجماعي؟ هذه المبادرات ليست كاملة، لكنها بالتأكيد تشكل خطوة في اتجاه إعادة الحياة إلى الحركة الطلابية التي تواجه تراجعًا عامًا على مستوى الفعل الجماعي.

في الوقت نفسه، نجد سياقًا اجتماعيًا أكثر تعقيدًا؛ حيث تستمر معركة أخرى على مستوى الحقوق المدنية والسياسية. ورغم تأخر الترخيص للجمعية المغربية لحقوق الإنسان في البداية، إلا أنه صدر مؤخرًا، وسيُعقد مؤتمرها الوطني القادم في بوزنيقة أواخر هذا الشهر. يكشف هذا التطور عن انتصار جزئي للحركة الحقوقية، رغم استمرار التحديات.

اليوم، نرى ضرورة ربط نضال الحركة الطلابية بمعركة الحقوق والحريات. فالمطالب الاجتماعية التي تتزايد يومًا بعد يوم، تضع الحركة الطلابية في مواجهة مباشرة مع السياسات العمومية التي ترسخ الهشاشة وتكرّس الهيمنة الرأسمالية على المجال العام. وهنا يكمن التحدي الحقيقي: هل تستطيع هذه الحركة تطوير وعي جماعي يربط النضال النقابي الطلابي بمطالب اجتماعية أشمل؟

إن الوضعية الاجتماعية التي يعيشها المغرب اليوم تكشف عن تزايد الفجوة بين الشباب والطبقة المسيطرة اقتصاديًا، وهذا يتطلب بناء خطاب شبابي يجمع بين مطالب العدالة الاجتماعية ورفض التطبيع بجميع أشكاله. إن وضعية الشباب بين سندان السياسات العمومية ومطرقة الرأسمالية لا يمكن تجاوزها دون توحيد الجهود النضالية على مستوى الجامعة وخارجها.

في الأخير، يجب أن ندرك أن هذه المعارك ليست معزولة. فالمعركة ضد التطبيع والمعركة من أجل الحقوق المدنية والمعركة الاجتماعية كلها مترابطة، والرهان على عزلها سيؤدي إلى تقويض الجهود وتفكيك النضال الجماعي. لهذا، المطلوب اليوم هو العمل على تطوير خطاب وحدوي قادر على تجاوز الاختلافات وتوحيد الصفوف في مواجهة كل أشكال القمع والتطبيع والتهميش.

السودان:

تصعيد المقاومة لدحر حكومات الحرب ومؤامرات المحاور

تقترب مليشيا الجنجويد وحلفاؤها من الإعلان عن تشكيل حكومة، في الوقت الذي عينت فيه سلطات الانقلاب العسكري في بورتسودان رئيسًا للوزراء تمهيدًا لتشكيل حكومة بديلة. ورغم هذه التحركات، تستمر الحرب دون توقف، مفاقمة من معاناة المواطنين ودمار البلاد.

ترتبط هذه التطورات بضغط تمارسه أطراف دولية منخرطة في الصراع، تهدف إلى توفير غطاء مدني لأحد أطراف الحرب كخطوة تمهيدية للانخراط في تسويات ما بعد الحرب. وتلعب بعض الحكومات في المنطقة أدوارًا مشبوهة في إعادة تجميع فلول الحركة الإسلامية تحت لافتات جديدة، تمهيدًا لصعودها مجددًا إلى السلطة. وهي مؤامرات مفضوحة لا تخفى على أحد.

يسعى الطرفان المتحاربان لاكتساب شرعية زائفة من خلال هذه الإجراءات، بينما يواصلان فرض سلطتهما بقوة السلاح. وفي الإثناء، تفرض الحرب واقعًا مأساويًا على عامة الشعب، حيث تتفشى الأمراض، ويشتد الجوع، وتنعدم المياه والكهرباء، ويسقط المئات يوميًا جراء القصف والاشتباكات.

ولا تقع مسؤولية هذه الكارثة على طرفي الصراع فحسب، بل تشمل أيضا القوى السياسية والمجتمعية التي دعمت الانقلاب وتدعم استمرار الحرب، مما يجعلها شريكة في هذا الخراب.

ورغم أن الحكومة المرتقبة في بورتسودان ورئيس وزرائها المعيّن لن يكونا سوى دمى في يد قادة الانقلاب العسكري، دون صلاحيات حقيقية أو استقلال في القرار، فإن من الضروري ممارسة ضغط جماهيري عليهما. الهدف هو دفعهما لتحسين الأوضاع المعيشية بإعادة تأهيل المرافق الخدمية وتوفير الحد الأدنى من الخدمات، وذلك عبر رفع المذكرات وتنظيم الاحتجاجات واتخاذ كل أشكال العمل الجماهيري الممكنة في ظل الظروف الحالية.

وفي كل الأحوال، تبقى إمكانية تصاعد الحركة الاحتجاجية قائمة، من أجل انتزاع المطالب العادلة كتحسين الأجور والمعاشات، وصرف الرواتب المتوقفة، ووقف العمليات العسكرية في المناطق السكنية، ومنع انتشار المسلحين وسط المدنيين.

من المعروف أن استقرار الحياة الطبيعية يتطلب أولا وقف الحرب. لكن، ريثما يتحقق ذلك، يمكن انتزاع العديد من الحقوق من أيدي الحكومات الصورية التابعة لطرفي الحرب، والتي لن تتوانى عن تحميل الشعب أعباء تشكيلها وتمويلها عبر فرض مزيد من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وهذه بدورها ساحات صراع أخرى مع سلطات الأمر الواقع.

وفي مسيرة النضال الثوري، أثبتت الجماهير دائمًا قدرتها على تنظيم صفوفها وابتكار أدوات عمل تناسب كل مرحلة، بما في ذلك أحلك الظروف تحت النظم القمعية. ومن رحم هذه الحرب، تتواصل حركة الجماهير ولن تتوقف. فطريقها واضح: وقف الحرب، واسترداد الثورة، وتحقيق التغيير الجذري المنشود.

كلمة الميدان 4322، الأحد 25 مايو 2025

الأدب العالمي الانساني:

«غزية: المرأة التي كسرت صمت العالم»

بن سالم الوكيلي

في قلب مدينة غزة، حيث تتشابك الأزقة الضيقة مع صدى الصواريخ وصرخات الطفولة المذبوحة، تولد الحكايات من رحم الألم، وتنبض بالحياة رغم الرماد. هناك، وسط الدمار والركام، برزت شابة تدعى غزية، لا كضحية فحسب، بل كصوت إنساني يخترق في نبراته معاناة شعب بأكمله.

غزية لم تكن فقط ابنة مدينة مزقتها الحروب، بل كانت تجسيدا لصمود تاريخي ممتد منذ نكبة عام 1948، حين هجرت عائلتها قسرا من أرضها. سكنت الخيام، ثم انتقلت من منزل مؤقت إلى آخر، لا تستقر إلا لتجبر على الرحيل مجددا. ورغم أن المكان كان دائم الانهيار، فإن إيمانها بحقها في الأرض لم يتصدع.

كانت السماء الرمادية في غزة تشهد على صمت العالم، لكن غزية قررت أن تكسر ذلك الصمت. جلست ذات مساء أمام كاميرا قديمة، وتحدثت بلغة العالم، بلغة إنجليزية طليقة، لا لتروي مأساتها فقط، بل لتحمل صوتها رسالة من كل فلسطيني مشرد:

«لقد عانينا من النزوح كفلسطينيين منذ عام 1948. نهجر مرارا، لكننا لا نرحل عن حلمنا. هذه أرضنا، ونهاياتهم المظلمة لن تطفئ نور حقنا.»

كان حديثها صادقا، لا تحكمه البلاغة، بل يحركه الألم. لم تكن الكلمات بيانا سياسيا، بل كانت شهادة إنسانية، قادرة على اختراق القلوب وجدران الصمت. غزية أصبحت تجسيدا لصوت الغائبين، للذين سلبت منهم منازلهم، وأحلامهم، وحتى أسماءهم.

تدفقت الرسائل من أصقاع الأرض: أصوات تضامن، وأياد تمتد بالدعم، وقلوب تنبض بالتعاطف. ومع كل رسالة، لم تكن غزية تشعر بالقوة فحسب، بل كانت ترى في ذلك ولادة حراك إنساني عالمي. لم تعد وحدها في نضالها، بل صارت جزءا من وجدان كوني ينادي بالعدالة، وبحق الشعوب في العيش بكرامة.

في سردية غزية، تتجلى ملامح الأدب الإنساني الذي لا يعرف حدود الجغرافيا أو العرق. إنها ليست فقط قصة فتاة من غزة، بل ملحمة مقاومة مدنية، ترويها امرأة تحمل بين نظراتها أملا لا يقهر، رغم أنقاض الطفولة وركام الأحلام.

وهكذا، استمرت غزية في رفع صوتها، تدون شهادتها، وتنقلها إلى العالم. لم تكن تحارب بسلاح، بل بالكلمة، بالفكرة، وبإيمان لا يلين أن الأرض تعرف أصحابها، وأن الزمن، مهما طال، سينتصر للحق.

«نداء من تحت الركام» هو أكثر من قصة، إنه وثيقة من أدب الإنسانية، حيث يتحول الألم إلى وعي، والمعاناة إلى خطاب عالمي يذكرنا أن العدالة، وإن تأخرت، لا تموت.

«نساء الكابلاج» بين رحى العمل الهش وعجلة الرأسمالية المتوحشة

حياة بعنو

معامل الكابلاج / unités de cablages / usines هي مؤسسات مختصة فيما يسمى بالكابلات أو الأسلاك الكهربائية، حيث يتم تصنيعها وتجميعها وتعبئتها لتستخدم في قطاعات مختلفة مثل السيارات والاتصالات والإلكترونيك، وهذه الوحدات تعتبر جزءا من سلاسل إنتاج عالمية تتحكم فيها شركات متعددة الجنسيات مقرها الرئيسي في الدول الغربية أو الصناعية الكبرى، وغالبا ما تنقل إلى البلدان النامية حيث تتوفر يد عاملة رخيصة وهو ما يجعلها بيئة لتوظيف فئة كبيرة من النساء في أعمال يدوية يومية. ارتبط ظهورها في المغرب أساسًا بسياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي اعتمدت منذ ثمانينيات القرن الماضي، وبخاصة ضمن التوجه نحو جعل المغرب قاعدة منخفضة التكلفة للتصنيع الموجه للتصدير، مستفيدًا من القرب الجغرافي من أوروبا والتكلفة المتدنية لليد العاملة. وفي هذا الباب تقدم الدولة حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية وجمركية ومساحات شاسعة ذات التكلفة العقارية المنخفضة ... لجذب الشركات العالمية والاستثمارات الأجنبية.

استغلال العاملات في الكابلاج وتوحش الرأسمالية: الواقع المرير

تمثل العمالة النسائية العمود الفقري لهذا القطاع، إذ تشكل النسبة الأكبر من القوى العاملة فيه (تقدَّر نسبة النساء في هذا القطاع بما يفوق 70% في بعض المعامل.) فالآلاف منهن تجدن أنفسهن في الصفوف الأمامية، باعتبارهن أقل مقاومة للاستغلال، وأكثر استعدادًا للقبول بأجور متدنية وظروف عمل صعبة. وتتمركز هذه الصناعة في أكبر المدن المغربية (الدار البيضاء: أولاد صالح - بوسكورة -عين حرودة - برشيد -بنسليمان -سلا -القنيطرة: أولاد بورحمة - طنجة- مكناس...) وهي مدن تتميز بتوافد نساء من مختلف الأعمار ومن مختلف المدن القريبة لهذه المراكز التي يتطلب العمل فيها الدقة والسرعة، كما يتطلب تركيزا كبيرا ومستمرا، ويتضمن تصنيع ولف وتجميع وتغليف خيوط الكابلات. وهو الأمر الذي يحتاج أيضا ساعات عمل طويلة تتراوح بين 8 إلى 10 ساعات يوميا. وغالبا ما يكون بنظام الورديات وهو نظام عمل يتيح استمرار الإنتاج على مدار الساعة، من خلال تقسيم العاملات والعمال إلى مجموعات (ورديات) تعمل في أوقات مختلفة من اليوم. هذه الورديات تمكن المصنع من إنتاج كميات أكبر من الكابلاج وتلبية احتياجات السوق بشكل أفضل.

عمل النساء هذا يُجسد بشكل صارخ كيف تفضل الرأسمالية الأرباح على الأرواح، حيث يتم استغلال النساء العاملات بشكل كبير في ظروف عمل قاسية مقابل أجور زهيدة. مما ينتج عنه الإصابة بالعديد من المشاكل الصحية المرتبطة بطبيعة العمل. والتي يمكن أن نذكر منها على الخصوص:

- الأمراض المرتبطة بالعظام والمفاصل والتهاب الأوتار وتشمل آلام الظهر، وألم الرقبة، وألم الكتف بسبب كثرة الوقوف والأوضاع غير الصحيحة أثناء العمل واستخدام الحركات المتكررة؛
- الأمراض التنفسية الناتجة عن تعرض العاملات لمواد كيميائية أو غبار أثناء عمليات التجميع؛
- أمراض العيون ويسببها فحص التفاصيل الدقيقة، مما يؤدي إلى مشاكل في الرؤية مثل جفاف العين أو رؤية ضبابية؛
- أمراض مرتبطة بالسمع: نتيجة الضجيج المستمر للآلات، مما يؤدي إلى مشاكل في السمع على المدى الطويل
- التوتر النفسي والقلق: وينتج عن ارتفاع مستويات التوتر والقلق داخل المصانع ...الخ

تضطر العاملات إلى الوقوف لساعات طويلة دون الحق في الجلوس ولو بعد إكمال المهام الموكولة لهن، في ظروف غير آمنة أو غير صحية، وخير دليل على ذلك الحوادث التي تتعرضن لها بين الفينة والأخرى كانت آخرها تعرض 145 من العاملات لحادثة اختناق في مصنع بمدينة القنيطرة يوم 5 ماي 2025.

أن عاملات وعمال الكابلاج هم جزء من الطبقة العاملة التي تشكل العمود الفقري للتغيير الجذري في المجتمع وعليهم/ هن أن ينخرطوا بشكل واعي في ساحات النضال، فالصمت والاستكانة ليسا سوى أداة لاستدامة الاستغلال والقهر، وإحكام قيود العبودية الحديثة وقيود الخوف من المستغل وقيود الصمت أمام اللامساواة والإهانات المتكررة..

تقول إحدى العاملات في هذا القطاع: «نشتغل ساعات طويلة وسط ضجيج الآلات، ولا يُسمح لنا بأكثر من دقائق معدودة للاستراحة. أحيانا نشعر بالإرهاق الشديد، لكن الخوف من الطرد يجعلنا نستمر»كثيرات منا مصابات بدوالي الساقين خصوصا القديمات منا في المهنة». وتقول أخرى: «لسنا مجرد أرقام أو قطع غيار، نحن نساء نبحث عن لقمة عيش بكرامة، ونستحق الاحترام والحماية».

والاستغلال لا يكون اقتصاديا بل تتعرض النساء في هذا القطاع إلى استغلال جنسي مقيت منهن من تفضحه ومنهن من تسكت عنه خوفا من جبروت المتحرشين ومن فقدان العمل.

ما العمل أمام هكذا أوضاع؟

في الأنظمة الرأسمالية نفس الآفة تتكرر سواء في القطاع الصناعي بجميع فروعه بالنسبة للعمالة النسائية (الكابلاج، النسيج، الصناعات الغذائية...) أوفي القطاع الزراعي: الهشاشة، ضعف الحماية الاجتماعية، غياب التغطية الصحية الكافية، العمل في ظروف غير آمنة، وسائل نقل حاطة من الكرامة والتعرض للتحرش داخل العمل وفي الطريق منه أو إليه. فما هي سبل مواجهة هذه الأوضاع؟

- لايمكن الحديث عن تغيير دون تنظيم نقابي قوي داخل خطوط الإنتاج يدافع عن مطالب العمال والعاملات ويصون مكتسباتهم/هن؛
- ضرورة تواجد كل من يتبنى قضايا الطبقة العاملة مع العاملات في معركهن وإسنادهن والعمل على إسماع صوتهن، ودعم نضالاتهن؛
- فضح الاستغلال بجميع أنواعه وفضح انعكاساته على النساء وعلى الأسر بشكل عام،
- كسر التعتيم الإعلامي المضروب على نضالات عاملات الكابلاج والتعريف بمعاناتهن وبطرق استغلالهن؛
- ربط قضية العاملات والعمال بالنضال العام ضد الرأسمالية، فلا يمكن حل المشكل دون مواجهة النظام الذي ينتج المشكل وهو النظام الرأسمالي.

ختاما يمكن القول أن عاملات وعمال الكابلاج هم جزء من الطبقة العاملة التي تشكل العمود الفقري للتغيير الجذري في المجتمع وعليهم/هن أن ينخرطوا بشكل واعي في ساحات النضال، فالصمت والاستكانة ليسا سوى أداة لاستدامة الاستغلال والقهر، وإحكام قيود العبودية الحديثة وقيود الخوف من المستغل وقيود الصمت أمام اللامساواة والإهانات المتكررة. والنضال يولد الأمل، والتحرر يصنعه القابضات والقابضون على الجمر والذين/ اللواتي يرفضون/ن الانحناء.

المثقفون وحقوق الانسان

عبد اللطيف صردي

لا يعقل ان يتخلف المثقفون عن حضور العرس النضالي مؤتمر 14 للجمعية المغربية لحقوق الانسان ببوزنيقة باستثناء الرسام والروائي سعيد حجي صاحب رواية الفينق المترجمة للفرنسية والذي بعث بلوحته للجمعية. مع بعض الاستثناءات من المثقفين. ومع الأسف لم يتفاعل مع هذه المبادرة الراقية إلا القليل ومؤتمرة واحدة هي الشاعرة عائشة جرو مشكورة. إن داخل الجمعية شعراء وروائيون ونقاد ادب ومسرحيون . أردت في هذه النازلة أخص بالذكر مثقفين من خارج الجمعية. ترى هل يقدمون سجل حسن سيرتهم لأعداء الحرية؟ أو هم لا يؤمنون بها أصلا ويتشدقون بها في حلولهم وترحالهم في برجهم العالي والعاجي. فأين الحداثة وما بعد الحداثة والعقلانية والفكر النقدي. لأنه في تاريخ المثقفين عالميا وتاريخيا كثيرا منهم ناهضوا الاستبداد والظلم والدكتاتوريات. وهناك من ارتقى الى درجة الشهادة. يا ترى هل ان الجمعية لا تضمن فنادق متلألئة النجوم وأركة مخملية. هؤلاء الكتبة والمحللون القابعون في قنوات بياقاتهم الأنيقة التي يشم منها أريج براميل الزيت والبارود والفتن .لا يعنيهم سوى تنامي أرصدتهم وركوب أهوائهم والهرولة لملذات فانية مقدمين استقالتهم من هموم وقضايا العباد بدعوى الحياد واتهام المخالف من المثقفين بأنهم غارقون حتى النخاع في بحر الايديولوجية. لهؤلاء العارفين ازف لهم خبر سمعته أثلج قلوب المؤتمرين والملاحظين والصحافيين والمدعوين. فما رأيكم في السيدة الحرة من مكناس وهبت شقتها للجمعية كمقر حتى تفك الحصار المضروب عليها. لك الرحمة والطمأنينة يا زكية بن عبد الجليل. واهمس في أذن الكتبة، أن الزبد يذهب جفاء .أما ما ينفع الناس فيلبث في الأرض.

فباستثناء معرض الكتاب وهذا التقليد الجميل لمكتبة الكتبي حسن بن عدادة المتنقلة ذات التوجه التقدمي . ومقابلا لمكتبته في هذا الفضاء الجميل معرض لكتب قليلة مع التنويه بالكاتب عبد العزيز العبدي الذي أرسل رواياته.

تبقى المسألة الثقافية مغيبة أو نتعامل معها بشكل سلبي وبئيس.

لقد كان حضور بعض الكتاب والمفكرين ذات دلالة واضحة ورمزية. فلازالت صورة العالم والفقيه بلعربي العلوي في منصة مؤتمر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية حاضرة في الأذهان . كما كان يحضر مؤتمرات الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية مثقفون من عيار عابد الجابري والعروي واخرون.

حضور لوحة الفنان سعيد حجي لم تأت صدفة، بل عانى مبدعها من الشطط السلطوي في الوظيفة العمومية توقيفا ومجلسا تأديبيا ثم الفصل. ففضل ان يبقى نقي اليدين والسريرة. يجوب الهامش بلوحاته في ليل البيضاء إلى أن راكم تجربة فنية تنحو نحو الكونية.

كما حضر الفكاهي بزيز والأستاذ الباحث والمؤرخ المعطي منجيب وبعض المحامين المثقفين من عيار عبد الرحيم الجامعي. وكذلك كان الأستاذ الراحل الشهم سي محمد برادة. الذي ترك كتابا قيما عن العلمانية بالفرنسية. وكذلك يتصرف العالم الانتربولوجي عبد الله حمودي صاحب كتاب الشيخ والمريد.

كما أنه من باب ثقافة الاعتراف وحضور الفن الراقي المتجسد في اللوحة الفنية المهداة من طرف فرع المنارة مراكش والمهداة لعزيز غالي وحضور الفرقة الغنائية التي اتحفت الحضور بأغاني الشيخ امام عيسى والقادمة هي بدورها من مراكش.

طوبى لك ايها المناضل واتمنى لك الشفاء العاجل. فكما هزمت الصعاب ستهزم المرض اللعين .شكرا لك الرفيق مضماض الطيب والرفيقة محجوبة كريم اللذان تكفلا بإحضار اللوحة.

اصدار:

صدر للرفيق الدكتور رشيد برقان كتاب في النقد الأدبي تحت عنوان (بوح على البرزخ)
مع عنوان فرعي (قراءة في قصص مغربية)
اشتغل الكاتب على مجموعات قصصية محلية من مراكش، مركزا في دراسته هذه على مسألة تحليل الخطاب السردي وتضخم أنا السارد بفعل أزمته الوجدانية . هذه اللغة المتأرجحة بين الشاعرية إلى البسيط وصولا إلى اللسان الدارج.

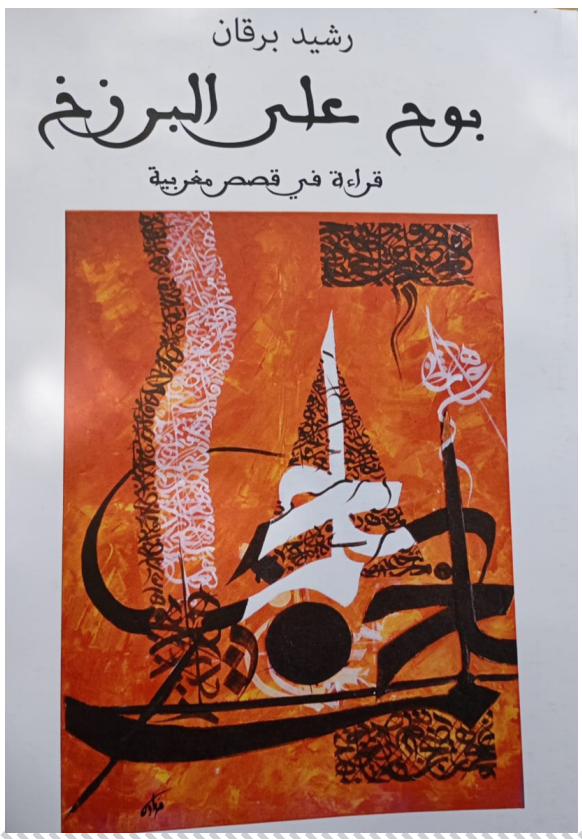

السبب والمسبب

نورالدين موعابيد

هل نحن متخلفون لأننا لسنا علمانيين، أم نحن لسنا علمانيين لأننا متخلفون؟: عاش، ومازال يعيش، مفهوم العلمانية متأرجحا بين دلالات متغايرة. منها أن المصابين بالحول و/أو بالوقر الذهنيين قد ماثلوا بين العلمانية والإلحاد، وحسبنا أن الإلحاد يضرب بجذوره في أعماق تاريخ البشرية، أما الإيمان فهو طارئ بعد أن استبد بالإنسان الخوف من الآتي، مما هو هناك بينما العلمانية حديثة الميلاد(القرن الميلاديّ التاسع عشر»19«.)، بل أكاد أقول بملء شدقي، إن العلمانية توجه متطور في علاقة الإنسان المعاصر بالدين.. لاسيما أنها حددت لله ما لله، ولقيصر ما لقيصر،و ما فتئت أن تطورت إلى مبدإ أن الدين لله، و الوطن للجميع، وإلى ما سماه حزب نهجَ العمال الديمقراطيّ،في المغرب، «الإسلام الشعبيّ»، بما أنه لا تحضر ديانات أخرى بالبلد نفسه. والرأي الأرجح، أو الفكرة الأحجى أن تمييزا اقترحه علي أومليل، لا يعدم بعض الوجاهة، هو تمييز الإسلام المعياريّ، والإسلام الاجتماعيّ.

لا تتجاوز السلطة الروحية(الدينية) الميتافيزيقا، ولا حول لها ولاقوة في التخطيط والتدبير السوسيوسياسيين- الاقتصاديين، فهي في أحسن أحوالها دعوات إلى :السلام ، التسامح، التعاطف..أما الحقول الأخرى ذات الطبائع الدنيوية فهي أرضية عكس الأولى السماوية. وعندي أن التوجّه العلمانيّ سحب تأليه النظام السياسيّ، وقطع دابر تقديس السياسة. ونذكر كيف انتبه سفيان الثوريّ إلى خطورة تسييس الدين، فقال:»الناس على دين ملوكهم»، هذا الدين الذي يُميّعُ، فلا يغادر الشكليات، مما دعا الشاعر المتنبي إلى أن يقول:

أغاية الدين أن تحفوا شواربكم
يا أمة ضحكت من جهلها الأمم

وأوردت كتب السيرة أن أبا ذر الغفاريّ، صاحب المقولة المشهورة «عجبت لمن لا يجد قوته يومه، فلا يخرج شاهرا سيفه في الناس»، نفته السلطة السياسية آنذاك إلى الربذة، فواساه أحدهم قائلا: «يا أبا ذر لقد خفتهم على دينهم، فخافوك على دنياهم.»

الأرجح أننا لسنا علمانيين، لأننا متخلفون، نعيد إنتاج التبعية بمختلف ويلاتها السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية.. نعتقل العقل ونعطّله، بينما العقل الحاسم «هو الذي أنتج النظريات الفلسفية والعلمية، التي أنتجت بدورها الحداثة والديمقراطية، الذي كان عقلا ناقدا شاكا من الأساس»(محمد كرم.»سيد القمنيّ وأزمة التنوير الليبراليّ.مجلة:أدب و نقد.العدد:409.السنة:2022. ص:63.). لا مندوحة عن الحذر الإبستيميّ، الذي يعصمنا من تداعيات الحداثة(نقد الحداثة، ما بعد الحداثة.)، ويقينا شرور الليبرالية المتوحشة. ويعتقد أكثر من باحث أنه ما كان لأوربا أن تحقق تطوّرها لولا اعتمادها العلمانية. والحقيقة أن نقد الدين مرتهن بالمقاربة النسقية-الجدلية، لذلك يتبدى تحييده، وعزله عن باقي مكونات النسيج المجتمعيّ هدرا وعبثا.يقولMarx: «إن نقد الدين هو بداية أيّ نقد.» ومن بين ما احتفيت به في مقال سابق كوننا نعاني تخلفا دكتاتورا، نحو ما قال «غالي شكريّ «منذ سنوات خلت، في كتابه(دكتاتورية التخلف العربيّ..)

والحق أن التخلف سيُعمّر طالما أن الاستبداد معمّر أيضا، لذلك أصاب الكواكبيّ حين شرّح المقولة المعروفة: «إن الاستبداد هو أصل كل فساد»، تشريحا وافيا، شافيا، جامعا، مانعا، أثار كثيرا من إعجاب الباحثين والمستشرقين. و عده «نوربير تابيرو» مفكرا ثائرا (في مؤلفه:»الكواكبيّ المفكر الثائر.»).وإذا تساءل متسائل عن جدوى إعادة هذه المقولة فإنني أسوّغ ذلك تسويغيْن على أقل تقدير، أولهما أن لها كفاية منهجية تقود إلى وعي تغيير العالم بعد تفسيره، والآخر هو راهنيتها، فنحن لا نكرر، عادة، إلا ما لم نحققه بعد، من قبيل ما نفعله مع الديمقراطية، النظام السياسيّ المغيّب الأكبر في الوطن العربيّ، على الرغم من أنه لا بديل له حتى الآن.. وغالبا ما يفترون عليه افتراءات نظير التعددية، تمثيلا لا حصرا..إن الديمقراطية هي الوحيدة القادرة على إيقاف سيول التردي وحمامات الدّم، التي قد تجهز على ما تبقى من إنسانية الإنسان.

ماي2025

محمد شاعر:

السياسات الحكومية تعمق المعضلة الاجتماعية في أبعادها المختلفة

تقديم

ضيف هذا العدد محمد شاعر عضو فرع حزب النهج الديمقراطي العمالي بالدار البيضاء ، وعضو هيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي .نشكره على قبول دعوة الجريدة .

■ رفعت الدولة منذ بضع سنوات شعار الدولة الاجتماعية، ومن الجوانب التي ادرجت تدابيرها ضمن تحقيق هذا الشعار، تعميم التغطية الصحية، هل تحقق السياسة العمومية تعميما حقيقيا للرعاية الصحية؟

● شكرا لجريدة النهج الديمقراطي على الاستضافة، وتحية لطاقمها على الصمود والاستمرارية وسط فضاء إعلامي غزته التفاهة وبيع الذمم.

وقبل الإجابة على الموضوع الرئيسي للسؤال ، لا بد من إثارة ملاحظة حول عبارة الدولة الاجتماعية ، ففي اعتقادي ليس هناك دولة اجتماعية و أخرى سياسية وأخرى اقتصادية ... الدولة طبقية تمثل الطبقات المهيمنة وتحقق مصالحها ، والدولة المخزنية نفسها تمثل الكتلة الطبقية السائدة ،وتدعم تحكمها وتخدم مصالحها . وسياسات الدولة المخزنية ،التي تريد من خلالها حمل لبوس الدولة الاجتماعية ، في ظاهرها حماية اجتماعية وفي جوهرها خدمة للرأسمال ولتوسع استغلاله. و من المجالات التي تستخدمها الدولة المخزنية في ذلك ،السياسات المرتبطة بالتغطية الصحية .

على المستوى الحقوقي تعتبر التغطية الصحية آلية من آليات ضمان الحق في الصحة للإنسان، من خلال تمكينها جميع المواطنين من الخدمات الصحية الجيدة الشاملة دون التعرض لضائقة مالية. فهل يتحقق هذا المعنى في السياسات العمومية المغربية المرتبطة بمجال التغطية الصحية؟

تتحقق التغطية الصحية وفق نظام معين تختاره دولة ما ، و الدولة المغربية تعتمد نظام التأمين الإجباري عن المرض الذي يقوم على مبدإ التأمين عن المرض بأداء المؤمن مبالغ اشتراكات مسبقة في نظام من أنظمة التأمين الصحي مثل «الكنوبس» أو» ص.و.ض.إ» للاستفادة من خدمات صحية، كما يقتضي تحمل المستفيد قسطا من مصاريف استشارات طبية وعلاجات وأشكال التدخل الطبي من تحليلات بيولوجية وغيره ، والحصول على تعويض جزء منها بعديا. وصلت نسبة المسجلين فيه 86% ،حسب آخر تقرير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي . وهو الرقم الذي تتبجح به الحكومة المخزنية ،لأن همها هو الأرقام على الورق لرفع قيمة مؤشرات سوسيو- اقتصادية ،والتقدم في ترتيب البلد في هذه المؤشرات. أما على مستوى الواقع فلا يعبر هذا الرقم على تغطية حقيقية شاملة ، نظرا لأن نظام التأمين الصحي المعتمَد لا يعطي إلا للمسجلين فيه حق طلب خدمات طبية ، ولكونه لا يضمن حق الولوج المباشر المجاني للخدمات الصحية الشاملة. والنتيجة، عجز شريحة واسعة من المؤمنين عن طلب هذه الخدمات لأنها مطالبة بالمساهمة في مصاريف خدمات طبية بنسبة تصل إلى 50%من مجموع المصاريف، الأمر الذي يعني ضعف التعويضات التي يمنحها النظام .

ومن المقومات اللازمة لاستفادة غير مشروطة لعموم المواطنين من الخدمات الصحية ما تخصصه الدولة من اعتمادات لقطاع الصحة في ميزانياتها. في هذا الإطار يعتبر التمويل العمومي للصحة ضعيفا، إذ لا تتعدى ما بين 6%و 7% من الميزانية العامة وهو معدل دون المعايير الدولية (15% من الميزانية العامة للدولة بحسب إعلان أبوجا و% 12 بحسب منظمة الصحة العالمية(.ويولد هذا الضعف معاناة القطاع الصحي من نقص كبير لمستوى التأطير الطبي حيث لا يتعدى المعدل 0،6 طبيب لكل 1000نسمة، وعدم تكافؤ التوزيع المجالي للمؤسسات الاستشفائية العمومية حيث تتركز 64% منها و82%من الأسرة في خمس

جهات. وضع يستحيل معه تقديم خدمات صحية ملائمة وشاملة لجميع المؤمنين الذي يدفع العديد منهم إلى الاستنكاف عن طلب هذه الخدمات الطبية واللجوء إلى ما يسمى بالطب البديل أو الشعوذة أو غيرها مما يمكن أن يضر بالصحة العامة، أو يضطر إلى طلب خدمة القطاع الخاص ، ليتعرض لأشكال مختلفة من الابتزاز.

هكذا أوضاع ،تجعل الرقم الذي أعلنه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقريره لسنة 2023 حول المستفدين من التغطية الصحية (86%) رقما غير ذي دلالة ،فإضافة إلى عدم استفادة العديد من المؤمنين من الخدمات الصحية للعوامل السالفة الذكر، هناك عدم تسجيل 14 %من المواطنين في أي نظام صحي ، ووجود 3،5مليون شخص في وضعية «حقوق مغلقة» (حقوق مغلقة تعني توقف استفادة مسجلين من خدمات التأمين الصحي) لعجزهم عن سداد مبالغ الاشتراكات. والخلاصة أن مستوى التغطية الصحية التي تعني التسجيل في نظام للتأمين الصحي، مرتفع في سجلات الكنوبس والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، لكن التغطية الصحية ،التي تعني الحصول على رعاية صحية شاملة دون التعرض لضائقة مالية، لا أثر لها على أرض الواقع.

■ ارتفعت معدلات البطالة إلى أزيد 13% من الساكنة النشيطة في ظل خطاب «الدولة الاجتماعية «و في وقت طرحت حكومتها وعودا واهية بتحقيق أرقام تشغيل فلكية . بماذا تفسرون أسباب البطالة وعجز « الدولة الاجتماعية» عن احتوائها؟

● العطالة نتاج النظام الرأسمالي الليبرالي . فشرعنة هذا النظام لاستغلال قوة العمل ، واحتكار الرأسمال لفائض القيمة الذي تنتجه قوة العمل ، يجعل الرأسمال يمارس الضغط على قوة العمل لسرقة أقصى قدر ممكن من إنتاجها ، بتخفيض الأجور إلى حد لا يتجاوز تحقيق الكفاف اللازم للعامل للاستمرار في العمل وإنتاج فائض القيمة. وهذا ما طرحه كارل ماركس في نقده لمالتوس ، حيث يقول "يعمل رأس المال على كلا الجانبين في نفس الوقت. فإذا كان تراكمه يزيد الطلب على العمل من ناحية، فإنه يزيد من المعروض من العمال من ناحية أخرى من خلال التخلص منهم ...وبالتالي فإن السكان العاملين، إلى جانب إنتاجهم لتراكم رأس المال، ينتجون الوسائل التي تجعلهم فائضين نسبيا، ويتحولون إلى فائض سكاني نسبي؛ ويفعلون ذلك بشكل متزايد دائما. وهذا قانون سكاني خاص بنمط الإنتاج الرأسمالي".

ارتباط البطالة بالرأسمالية تؤكده عواقب الأزمات الدورية للنظام الرأسمالي ، فدورة الأزمة تجعل الطبقة الرأسمالية تعمل على الحفاظ على مستوى أرباحها في ظل الأزمة وذلك عن طريق تحميل قوة العمل تبعات الأزمة بتسريح المزيد من العمال.

في المغرب توالت لحظات ارتفاع البطالة تزامنا مع لحظات الأزمة الحادة للرأسمال التبعي، ففي لحظة الأزمة الحالية أفلست سنة 2024 أزيد من 15600شركة مغربية، وهناك توقعات بالمزيد من حالات الإفلاس التي يكون أول ضحاياها هم العمال. وفي نفس الوقت تزيد بعض السياسات العمومية من حالات تعطيل اليد العاملة، فقد أفرزت خوصصة مؤسسات وقطاعات عمومية تحويل عشرات الالاف من العمال والمستخدمين إلى عاطلين، وزادت الضغط على من تم الاحتفاظ أو خفضت أجورهم لدفعهم إلى العطالة مقابل تعويضات هزيلة. وفي سياق دور السياسات العمومية في استمرار وتفاقم البطالة هناك سياسات التقشف الموازناتي المملاة من طرف المؤسسات المالية والاقتصادية الرأسمالية الإمبريالية ، وخاصة في ميزانية التسيير بتخفيض التوظيف العمومي إلى مستويات هزيلة لا تتلاءم و حاجات الشباب المتزايدة إلى مناصب الشغل، وفي نفس الوقت لا تلبي الحاجيات المتزايدة لعدة قطاعات وخاصة التعليم والصحة ، مما ساهم في تدهورها، وفاقم البطالة. ولم تفلح برامج الحكومة المخزنية في الحد من الاتجاه التصاعدي للبطالة، لأنها لا تتعدى مواجهة الأسباب الظاهرية، وتحبل بمعيقات تحول دون استفادة حقيقية للشباب المعطل، فجل البرامج («انطلاقة» ، «فرصة» ،«أوراش» ، «مقاولتي») كانت ذات نتائج محدودة، بل إنها رسخت سلوكيات ومهارات انتهازية تمارس التحايل للاستفادة من ريع الدعم العمومي دون خلق فرص للشغل .

هذه الأسباب الجوهرية والظرفية أوصلت البطالة ذروتها ، وخاصة بين صفوف الشباب حيث بلغت 30% بالنسبة للفئة العمرية15 و24 سنة، و20،9% بالنسبة للفئة العمرية 34-25سنة. أما النسبة العامة فتتجاوز ما هو مطروح في سؤالكم ، إذا جاء في نتائج الإحصاء العام للسكان لسنة 2024 أن النسبة العامة للبطالة بلغت 21% .

وإجمالا يمكن أن نلخص أن جوهر أسباب العطالة هو النظام الرأسمالي ،لذلك فتوسل حلها يكون خارج هذا النظام وبيد البروليتاريا وعموم الكادحين.

■ في زمن ما يسمى « الدولة الاجتماعية» لم تعد حتى فئات الطبقة الوسطى قادرة على تلبية حاجياتها بمداخيلها الخاصة ، ورسميا عبرت 80% من الأسرعن تدهور مستوى معيشتها ، و3% هي التي تمكنت نسبيا من ادخار جزء من مداخيلها. ما قراءتكم لسياسة الدولة تجاه هذا النزيف الذي تعرفه القدرة الشرائية للمغاربة؟

● بالفعل تعرف القدرة الشرائية لعموم المغاربة وخاصة الطبقة العاملة وعموم الكادحين وفئات عريضة من الطبقة الوسطى نزيفا متواصلا خلال الثلاث سنوات الأخيرة ، نظرا لارتفاع الأسعارالذي شمل مختلف أنواع السلع والخدمات وخاصة السلع والخدمات الأساسية ، وبلغت نسبة التضخم 6،6% سنة 2022 و6،1% سنة 2023 ، وفي واقع الأمر حتى هذه النسب المرتفعة تبقى دون المستوى الحقيقي للغلاء، مثال ذلك، انتقل سعر لحوم الأبقار خلال سنتين من 70 درهما إلى 120 درهما، بزيادة تفوق 70في المئة. وجوابا على سؤالكم أرى أن الحكومة المخزنية تعاملت مع الوضع وكأنه أمر طبيعي، وحاولت تبريره بسياقات خارجية كالحرب في أوكرانيا وتعثر سلاسل التوريد . ونظرا لدفاعها عن طبيعة نظامها الرأسمالي التبعي ، فإنها تخفي الشمس بالغربال . إن ارتفاع الأسعار ظاهرة ملازمة للنظام الرأسمالي تتحكم فيها الطبقة الرأسمالية بالتدخل في السوق لخلق خصاص في العرض بالاحتكار والمضاربة في كل شيء ، لتحقيق المزيد من الأرباح بتكاليف أقل ، وفي نفس الوقت تضغط الكتلة الطبقية السائدة من أجل عدم الزيادة في أجور العمال والمستخدمين والموظفين المتوسطين والصغار ، مما يؤدي إلى تفاوت صارخ بين مستوى التضخم ومستوى الأجور وبالتالي تدهورالقدرة الشرائية(وعلى سبيل المقارنة في الوقت الذي تضاعفت فيه أسعار عدة مواد لم تتجاوز نسبة الزيادة في الحد الأدنى للأجر 5% سنة 2024 ، 5%انطلاقا من فاتح يوليوز 2025ليصل بالكاد إلى 3000درهم.) وجعل 89%من الأسر المغربية تعلن تبعا لتقرير للمندوبية السامية للتخطيط عن عدم قدرتها على الادخار، وتراجع مستوى عيشها نظرا لارتفاع الأسعار وتحولها من وضعية الادخار إلى وضعية استدانة، حيث إن حوالي 65%من الأسر ملزمة بسداد قروض الاستهلاك والسكن وغيرها. ومحاولة منها لدر الرماد على العيون ، اتخذت الحكومة بعض الإجراءات ذات الطبيعة الريعية ، مثل دعم عدد من مستوردي الماشية بمبلغ مالي ضخم من أموال الشعب ، دون أن يؤثر ذلك على مستوى الأسعار، وتقوم بين الحين والآخر بعملية دعائية حيث ترسل لجنا إقليمية ،مرفوقة بكاميرات الإعلام الرسمي، للتجول في الأسواق لمراقبة أسعار في الأصل غير محددة بقانون ، مادامت الدولة حررتها وتركت مصيرها لنزوات كتلتها الطبقية السائدة ، وما واقع سوق المحروقات إلا دليل على ذلك، فقد انخفضت أسعار المحروقات عالميا إلى مستويات جد متدنية تقل عن أسعار فترة كورونا ، في حين لازال سعر وقود محطاتنا الإفريقية وغير الإفريقية يناطح السحاب .

إن التضخم المستمر نتاج سياسات تحرير الأسعار والخصخصة الكارثيتين، والتي تعكس التوجهات النيو ليبرالية للدولة المخزنية في إطار التبعية للنظام الرأسمالي العالمي.

وعموما فإن السياسات الحكومية تعمق المعضلة الاجتماعية في أبعادها الثلاث التي تناولناها في هذا الحوار أكثر من حلها أو التخفيف منها.

هل هي بداية استفاقة الضمير الأوربي من لسعة أسطورة معادة السامية !!؟

محمد شاعر

استطاعت المقاومة الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني أن تفضح الأهداف الحقيقية للحرب الهمجية الصهيونية على الشعب الفلسطيني. فلم تستطع آلة الحرب الصهيونية تركيع الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة بأعتى أسلحة الدمار والتقتيل المتواصلة حوالي السنتين، ولجأت الصهيونية مرارا إلى سياسة التجويع التي اشتدت في الأشهر الأخيرة بتواطؤ مع الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ التهجير الإجباري للشعب الفلسطيني، ورغم كل ذلك، لم تستطيع كل آلات الدمار وما خلفته وتسببه من مآسي لم تشهدها الإنسانية من قبل، أن تجبر الفلسطينيين البواسل على مغادرة غزة، حيث وقف هؤلاء هاتفين أن حياتهم أو موتهم لن يكون إلا في غزة . هذا الصمود البطولي حرك شعوب العالم ومنها شعوب أوربية منذ البدايات الأولى لانطلاق الهجوم الوحشي الهمجي على الشعب الفلسطيني، وظل موقف هذه الشعوب، إلى غاية أبريل الحالي مقتصرا إجمالا، على التعبير عن التضامن مع الشعب الفلسطيني والمطالبة بتوقيف الحرب. لكن الصمود البطولي الفلسطيني، غير المسبوق تاريخيا، فرض خلال المدة الأخيرة استفاقة الضمير الأوربي شعبيا وشيئا ما رسميا في مواجهة التهمة الخرافية، معادة السامية. فعلى المستوى الشعبي اشتدت اشكال الاحتجاج خلال الأسبوعين الأخيرين في مختلف المدن الأوربية ، حتى المساندة تاريخيا للكيان الصهيوني مثل هولندا وألمانيا، فقد شهدت أمستردام ومدن هولندية أخرى وبرلين في ألمانيا ولندن في بريطانيا ومدريد في إسبانيا وجنيف في سويسرا وكوبنهاجن في الدانمارك، مظاهرات صاخبة شارك فيها عشرات الالاف من مواطني هذه الدول، وشهد بعضها مشاركة برلمانيين ومثقفين وفنانين، وعرفت شعارات هذه المظاهرات تحولا في المطالب الشعبية، حيث طالب المتظاهرون بالمقاطعة الكاملة للكيان الصهيوني والوقوف إلى جانب الحق الفلسطيني. وعلى المستوى الرسمي فرضت هذه المظاهرات على الحكومات الأوربية ومسؤولي الاتحاد الأوربي التعبير عن مواقف تقوض الدعم الأوربي الأعمى والمطلق للكياني الصهيوني ، فقد اضطر الرئيس الفرنسي والوزير الأول البريطاني ورئيس وزراء كندا إلى التعبير عن بداية إجراءات الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وأشار مسؤول في الاتحاد الأوربي عن مراجعة اتفاقية الشراكة مع الكيان الغاصب، وأعلن سياسيون ومثقفون وفنانون إسبان مقاطعة أي نشاط منظم مع الكيان. واستدعت السويد السفير الصهيوني وطالبت الاتحاد الأوربي بفرض عقوبات على الكيان الصهيوني.

ويبين هذا التحول أن استمرار المقاومة والصمود الفلسطيني هو الكفيل بضمان تحقيق الحقوق الفلسطينية غير قابلة للتصرف.

في نداء عاجل

الجبهة المغربية تطالب «اليونسيف» بتحمل مسؤوليتها فيما يتعرض له اطفال غزة

توجهت الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع، يومه الثلاثاء 27 ماي 2025، برسالة إلى السيدة كاثرين راسل المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في شكل "نداء عاجل من أجل الوقف الفوري للانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق أطفال غزة." جاء فيها:

نتوجه إليكم بهذه الرسالة باسم "الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع"، وهي هيئة مدنية تجمع أطيافاً واسعة من المجتمع المغربي نصرة للحق الفلسطيني ورفضاً لانتهاك مبادئ القانون الدولي الإنساني، وذلك في ظل ما يشهده قطاع غزة من إبادة جماعية ممنهجة تطال المدنيين، وعلى رأسهم الأطفال، منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي الأخير.

لقد بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين الذين قُتلوا أو أُصيبوا أو فُقدوا في هذا العدوان مستوى غير مسبوق في تاريخ الصراعات المعاصرة، وهو ما تؤكده تقارير منظمات حقوقية دولية، فضلاً عن بيانات أولية من مؤسسات تابعة للأمم المتحدة نفسها. وحسب تقارير مؤسستكم فإن معدل ما تم إحصاؤه من القتلى في صفوف الأطفال في قطاع غزة، يبلغ متوسطه 27 طفلاً يُقتل كل يوم منذ بدء الحرب، و أكثر من 16 ألف طفل قتلوا في القطاع خلال عام ونصف من الحرب.

هؤلاء الأطفال يُقتَلون تحت الأنقاض، يُشرَّدون، يجوعون ويُحرَمون من الماء والرعاية الصحية والتعليم، في خرق صارخ لاتفاقية حقوق الطفل التي تعدّ اليونيسيف من أبرز حُماتها.

وإذ نثمن كل الجهود التي بذلتها منظمتكم سابقاً في توثيق الانتهاكات ضد الأطفال في مناطق النزاع، فإننا نعبر عن قلقنا البالغ إزاء صمت دولي مريب، وتراخٍ أممي لا يليقُ بحجم الكارثة الإنسانية التي تضرب أطفال غزة.

إننا نطالب منظمة اليونيسيف بـ:

1. إصدار بيان واضح وصريح يدين الجرائم المرتكبة بحق الأطفال الفلسطينيين في غزة.
2. إدراج جيش الاحتلال الإسرائيلي ضمن قائمة العار الأممية لمنتهكي حقوق الأطفال في النزاعات.
3. الضغط على مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة لاتخاذ مواقف وإجراءات عملية لحماية الأطفال في غزة.
4. تقديم دعم عاجل للأطفال الناجين من المجازر، سواء في قطاع غزة أو في أماكن لجوئهم المؤقت.
5. إطلاق تحقيقات أممية مستقلة في الانتهاكات التي وثّقها الإعلام والمواطنون والمستشفيات.

إن سكوت العالم على هذه الفظائع يُعد وصمة عار على جبين الإنسانية، والتاريخ لن يرحم المتقاعسين عن حماية الطفولة من جحيم الحروب والإبادة.

ونحن على يقين بأن اليونيسيف، بتاريخها الطويل ومكانتها الأخلاقية، مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن ترتقي إلى مستوى مسؤوليتها التاريخية.

عن الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع
الرباط في 27 ماي 2025

حدث الأسبوع

الماستر والدكتورة ومآرب أخرى، قليشيات تجسد عمليا شعار: «هي كلمة واحدة ... هاذ الدولة فاسدة »

عزيز عقاوي

«القليشيات » هو مصطلح جديد على مستوى الدال ، (تعرف غالبية الراي العام توا على صاحبه) وقديم على مستوى المدلول (الفضيحة تعود الى عقود خلت)...

المصطلح ، دخل الى القاموس اللغوي من الباب الأكاديمي ، ومن نوافذ البحث العلمي.

من الناحية «العلمية» تعني «القليشية » الحصول على شهادة الماستر أو الدوكتورة وبميزة «مشرف جدا مع التوصية بالنشر»، ومن الناحية البراكماتية والمصلحية ، يعني التوفر على شهادة زور تؤهل صاحبها لاغتصاب مناصب المسؤولية في قطاعات حساسات في البلد ...

فصاحب الشهادة «القليشية» المصادق عليها اكاديميا و اداريا ، قد يكون استاذا جامعيا ، يدرس، يؤطر ويشرف على البحوث «العلمية» (وعليك أن تقوم له وتوفيه التبجيل) ... وقد يكون محاميا، يرافع ويجادل ، ويسأل ، ويفسر ، ويتهم ، ويبرأ ويتجول في قاعة المحكمة ومرافقها بكل ثقة ، وأمل في المستقبل ... وقد يكون وكيلا للملك، او قاضيا للتحقيق ،يتابع ،يعتقل ، ويكيف التهم أو قاضيا يبرأ ويدين بتهم ثقيلة ...

«القليشية » ليست حدثا عارضا ، ولا سحابة صيف عابرة ، هي ثمرة لجهود وعمل مضني ،ومستمر خلال عقود ، لإفراغ التعليم العمومي المغربي من مكوناته الحيوية (الجدية ، العلمية ، الموضوعية الكفاءة والاستحقاق ...) وملئه بمستلزمات الزمن الرديئ ونواقض المعرفة (المحسوبية ، الزبونية ، الوصولية ،الانتهازية ،التفاهة ، التسطيح المعرفي، الإرشاء والارتشاء وهلم رذائل ...)

صاحب النظرية القليشية ، وفي سابقة تعود لأكثر من عقد من الزمان ، حضي بشرف وقفة احتجاجية امام الكلية المتعددة الاختصاصات باسفي ، طالب المحتجون عبر مكبرات الصوت «الاستاذ « الظاهرة بمغادرة الكلية لأسباب تتعلق بالتحرش بالطالبات ، وتردد شعار « قليش ارحل ، المراهق ارحل» .

وهذا الشعار « المراهق ارحل « ، يربط بين حلقات الفساد كما هي كتعارف عليها في السوسيولوجيا السياسية في أراضي الفساد: المال والجنس والمصلحة.

فالفاسدون (بالمفهوم السوسيولوجي وليس الديني) قد يتفاوضون مع زبناء الفساد بناء على احدى مكونات هرم الفساد : الجنس ، المال ، المصلحة . وأحيانا قد تحضر المكونات الثلاثة في العملية التجارية tran– saction commerciale وتكون الاستفادة أكبر للزبون من قبيل (بميزة مشرف جدا مع التوصية بالنشر).

وفي انتظار تقويض اسس الفساد والاستبداد، نكرر معا شعار الاضرابات التلاميذية : « واش علموتونا ؟ واش قريتونا؟ قرد، بقرة، برتقال»